



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: تدقيق محاسبي

الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات وأثرها على القوائم المالية

تحت إشراف الدكتور:

مصطفى عوادي

إعداد الطالبة:

وسام عوادي

لجنة المناقشة

رئيساً
مشرفاً ومقرراً
ممتحناً

أستاذ مساعد بجامعة الشهيد حمه لخضر
دكتور. أستاذ محاضر بجامعة الشهيد حمه لخضر
أستاذ مساعد بجامعة الشهيد حمه لخضر

علي ذهب
مصطفى عوادي
محمد الأمين مصباحي

السنة الجامعية: 2015/2014

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
	الآية
	الإهداء
	شكر وعرفان
	الملخص
III -I	فهرس المحتويات.....
IV	فهرس الجداول.....
V	فهرس الأشكال البيانية.....
VI	قائمة الملاحق.....
أ - د	مقدمة عامة.....
	الفصل الأول: التأصيل العلمي لمهنة محافظ الحسابات
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: تقديم مهنة محافظ الحسابات
03	المطلب الأول: تعريف مهنة محافظ الحسابات.....
03	المطلب الثاني: تاريخ مهنة محافظ الحسابات.....
05	المطلب الثالث: خصائص وشروط الالتحاق بمهنة محافظ الحسابات.....
07	المبحث الثاني: تنظيم مهنة محافظ الحسابات.....
07	المطلب الأول: كيفية تعيين محافظ الحسابات.....
09	المطلب الثاني: مهام محافظ الحسابات.....

10	المطلب الثالث : حقوق وواجبات محافظ الحسابات.....
13	المطلب الرابع : مسؤوليات محافظ الحسابات.....
18	المبحث الثالث: الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات.....
18	المطلب الأول : مفهوم الأخطاء.....
20	المطلب الثاني : أخطاء في بداية الالتحاق بالمهنة.....
21	المطلب الثالث: أخطاء أثناء ممارسة المهام.....
24	المطلب الرابع : أخطاء عند التوقف عن أداء المهام.....
26	خلاصة الفصل.....
	الفصل الثاني: الخلفية النظرية للقوائم المالية
28	تمهيد.....
29	المبحث الأول :مدخل للقوائم المالية
29	المطلب الأول : مفهوم وخصائص القوائم المالية.....
30	المطلب الثاني : أهداف القوائم المالية.....
32	المطلب الثالث : أنواع القوائم المالية.....
35	المبحث الثاني: القواعد العامة للقوائم المالية.....
35	المطلب الأول : الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية.....
36	المطلب الثاني : اعتبارات عامة لعرض القوائم المالية.....
37	المطلب الثالث : مستخدمو القوائم المالية.....
39	المبحث الثالث:مراجعة القوائم المالية.....
39	المطلب الأول :تخطيط مراجعة القوائم المالية.....

42	المطلب الثاني :مراجعة الأصول
44	المطلب الثالث :مراجعة الخصوم.....
48	المطلب الرابع : إعداد تقرير محافظ الحسابات.....
48	المطلب الخامس: اثر أخطاء محافظ الحسابات على القوائم المالية.....
51	خلاصة الفصل.....
	الفصل الثالث :الدراسة الميدانية
54	تمهيد
55	المبحث الأول: مجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة.....
55	المطلب الأول: مجتمع الدراسة.....
58	المطلب الثاني: أدوات الدراسة.....
59	المبحث الثاني:المعالجة الإحصائية وتحليل النتائج.....
59	المطلب الأول: إجراءات معالجة الاستبيان.....
63	المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان.....
67	خلاصة الفصل.....
69	خاتمة عامة.....
72	قائمة المراجع.....

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-03	عدد الاستثمارات الموزعة	55
02-03	توزيع الاستثمارات حسب الجنس	55
03-03	توزيع الاستثمارات حسب المؤهل العلمي	56
04-03	توزيع الاستثمارات حسب الوظيفة	57
05-03	توزيع الاستثمارات حسب الخبرة المهنية	57
06-03	مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان	59
07-03	تحديد مجالات اتجاه الإجابات	59
08-03	معامل ألفا كرونباخ	60
09-03	جدول مزدوج يبين قرارات مزدوجة بين المؤهل العلمي والمستوى الوظيفي	60
10-03	قيمة كاي ² ودرجة الحرية وقيمة المعنوية	61
11-03	معاملات الارتباط بين المحاور الثلاثة	61
12-03	المتوسط والانحراف المعياري والخطأ المعياري وفترة الثقة للمتوسط وكذلك القيم الصغرى والعظمى حسب المستوى الوظيفي لكل محور (العلاقة بين المحاور الثلاثة والمستوى الوظيفي) كل محور على حدا	62
13-03	مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار ANOVA	62
14-03	الاطار النظري لمهنة محافظ الحسابات وإعداد تقرير محافظ الحسابات	64
15-03	الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات والمسؤوليات المترتبة عنها	65
16-03	أثر أخطاء محافظ الحسابات على القوائم المالية	66

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	الفرق بين أشكال الثلاثة لمسؤوليات محافظ الحسابات	18
02-01	أسباب ارتكاب الأخطاء	20
01-02	مستخدمي القوائم المالية	38
01-03	عدد الاستثمارات الموزعة	55
02-03	توزيع الاستثمارات حسب الجنس	56
03-03	توزيع الاستثمارات حسب المؤهل العلمي	56
04-03	توزيع الاستثمارات حسب الوظيفة	57
05-03	توزيع الاستثمارات حسب الخبرة المهنية	58

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
01	استمارة الاستبيان
02	نتائج الاستبيان بعد تحديد الأوزان
03	التكرار، النسب، الانحراف المعياري، المتوسط الحسابي المرجح وفق spss

بسم الله الرحمن الرحيم

(يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا

العلم درجات)

صدق الله العظيم

سورة المجادلة الآية 11

الإهداء

إلى من نرجو جواره خير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى نبع الحنان ونهر الأمان وأعظم نعمة من الله بعد الإيمان، إلى من القلب يهواها والعمر فداها والعين
ترتاح لرؤياها أُمِّي الغالية

إلى قرة عيني الذي جعل مشواري ممكنا إلى الذي ليس له مثيل ولا أحد يكون له بديل، إلى من أفنى
عمره في العمل والكد ووفر لي أسباب الراحة والسعادة وجعل طلباتي كباقة ورد إلى مصدر عزتي
وافتخاري والذي يقابلني بمئة بسملة أبي العزيز

إلى روح جدتي الطاهرة التي كانت دعواتها مصدر طاقتي وتمنيت ان تكون معي في هذه اللحظة، إلى
أجدادي وجدتي بارك الله في عمرهم

إلى من سكنت القلب والوجدان حبيبة وزوجها

إلى من أنسوا وحدتي وجعلوا حبهم بصمة في قلبي مباركة وزكية

إلى من بدونه لا تصبح للحياة طعم، إلى أروع ما في الدنيا والذي مهما فعلت لن أرد جزء من جميله

أخي يوسف

إلى من ورسمن في عقلي أجمل وأحلى الذكريات

زكية، سمية، زهرة، خوله، هاجر

إلى كل من ذكره قلبي ونسيه قلبي

إلى كل الأحباب والأقارب، زملائي دفعة تدقيق محاسبي 2015

شكر وعرفان

الحمد لله الذي من علينا بنعمة العقل والصبر وأرشدنا طريق العلم.

وكما جاء في الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

لأن الشكر ترجمان النية ولسان الطوية وشاهد الإخلاص وعنوان الاختصاص

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان وفائق التقدير والاحترام إلى الدكتور المؤطر **عوادي مصطفى**

على كل توجيهاته ونصائحه القيمة طيلة فترة الإشراف.

كما لا يسعنا في هذا المقام إلا ان نشكر الأستاذ الكريم **سالمي محمد الدينوري** على مساعدته لنا

والوقوف إلى جانبنا من اجل إنجاز هذا العمل المتواضع.

والى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد حتى ولو بكلمة طيبة.

الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات وأثرها على القوائم المالية

الملخص:

تتمحور هذه الدراسة حول مدى تأثير الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات على القوائم المالية، لذا قمنا بدراسة مجملية لمهنة محافظ الحسابات وكذا الجوانب النظرية للقوائم المالية لتسهيل استخراج اثر الأخطاء المهنية، ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتوزيع استبيان على عينة من محافظي الحسابات وأساتذة جامعيين حيث بلغ حجم المجتمع 48 عينة وتم استرجاع 34 عينة صالحة للتحليل الإحصائي أي بنسبة 70.83%، وقد تضمن الاستبيان أسئلة متعلق بثلاثة محاور كل محور يصب في فكرة فرضية من فرضيات الدراسة.

وفي الأخير توصلنا إلى ان نتيجة لحالات الأخطاء التي يقوم بها محافظ الحسابات هو ظهور قوائم مالية مضللة تؤدي إلى ظهور نتائج خطيرة وذات أضرار واسعة ويكون هذا الأثر على المدى البعيد أو على المدى القريب.

Professional mistakes of the governor of the accounts and their impact on the financial statements

Abstract :

This study focused on the impact of professional errors governor of accounts on the financial statements, so we have a study of overview of the profession of the governor of the accounts, as well as the theoretical aspects of the financial statements to facilitate the extraction of the impact of professional errors and to achieve the objectives of the study we have distributed a questionnaire to a sample of Governors of the accounts and university professors where society amounted to 48 sample was retrieved 34 valid sample for statistical analysis or by 70.83%, and the questionnaire included questions related to three axes of each axis is in the idea of the premise of the study hypotheses.

In the final we determined that as a result of cases of mistakes by the governor of accounts is the emergence of misleading financial statements that give rise to serious consequences and with extensive damage and have this impact in the long term or the short term.

مقدمة عامة

تمهيد

ان المتتبع لمهنة محافظ الحسابات يلاحظ أنها تغيرت نظرا للتطورات الاقتصادية على مستوى الأنظمة التي تحكمها، وبصدور القانون 10-01 المنظم للمهنة وجد الكثير من محافضي الحسابات أنفسهم أمام واقع وبيئة يختلفان عن النصوص الصادرة، وهو ما اثر على أداء مهامهم من خلال ارتكاب الأخطاء سواء كانت نتيجة لضغوطات العمل أو جهل وعدم الدراية بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إذ انه لم يتم ذكر تحديد لهذه الأخطاء أو كيفية تقديرها بل اكتفى المشرع الجزائري بعبارة "الأخطاء التي يرتكبونها" في نص المادة 61 من هذا القانون ويترتب على هذه الأخطاء مسؤوليات بمختلف أنواعها سواء كانت مدنية أو تأديبية أو جنحية

بمواصلة ارتكاب محافظ الحسابات للأخطاء المهنية يكون هناك تأثير مباشر على إعداد وعرض القوائم المالية بأنواعها المختلفة (الميزانية العامة، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الغير في حقوق الملكية والملاحق) إذ أن التأثير الأكبر يكون على مستخدمي هذه القوائم المالية.

الإشكالية:

ومن خلال الطرح السابق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية:

ما مدى تأثير الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات على القوائم المالية؟

الأسئلة الفرعية:

ولتسهيل حل هذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الاطار النظري لمهنة محافظ الحسابات وما يجب عليه مراعاته عند إعداد تقريره؟

- فيما تتمثل الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات وما هي المسؤوليات المترتبة عنها؟

- كيف تؤثر الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات على القوائم المالية؟

الفرضيات:

وبناء على التساؤلات السابقة واستنادا للإشكالية المطروحة حاولنا الإجابة عن هذه التساؤلات المقترحة

بتقديم الفرضيات التالية:

- ان الاطار النظري لمهنة محافظ الحسابات يضمن لمتتبع المهنة التعرف على جميع جوانبها ولهذا فان محافظ

الحسابات عند إعداد التقرير الخاص به يجب عليه مراعاة المعايير الخاصة به؛

- الأخطاء التي يرتكبها محافظ الحسابات تتمثل في: الإهمال والتقصير في تأدية المهام والتلاعب وعدم الإدلاء

بالمعلومات الصحيحة والمصادقة على صحة وانتظام ميزانية غير صحيحة، وتختلف المسؤولية باختلاف الخطأ؛

- يختلف تأثير الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات من قائمة إلى أخرى وذلك بسبب اختلاف محتوى كل قائمة؛

مبررات اختيار الموضوع:

ان اختيارنا للموضوع كان لعدة أسباب منها:

-إحساسنا بأهمية الموضوع خاصة بعد صدور القانون المنظم للمهنة 10-01؛

- الاطلاع على الجانب الأخر لمهنة محافظ الحسابات من حيث الأخطاء التي ترتكب وليس اكتشاف أخطاء الآخرين؛

- ارتباطه بتخصص تدقيق محاسبي؛

- التنسيق بين الجانب النظري والتطبيقي لفهم الموضوع.

أهداف الدراسة وأهميتها:

من خلال البحث نصبوا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- التعرف على الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات والمسؤوليات التي تنجر عنها؛

- إبراز آثار الأخطاء المهنية على القوائم المالية؛

- إثراء المكتبة في مجال المراجعة الخارجية.

ان لهذا الموضوع أهمية كبيرة من الناحية العلمية والعملية، خاصة وان مهنة محافظ الحسابات تعتبر أنها مصدر ومرجع لكل مستخدمي القوائم المالية لهذا كانت الدراسة حول الأخطاء المرتكبة في المهنة للتعريف بها ومحاولة التقليل منها تفاديا لأوجه الضرر سواء كان لمعالج المعلومة أو لطالبيها.وبالإضافة إلى:

- نظرا لقلة الدراسات التي اهتمت بالأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات وبالتالي هاته الدراسة سوف تساعد

الباحثين وتشجعهم على التعمق أكثر في هذا الموضوع؛

-إمكانية استفادة الطلبة من هذا الموضوع في بحوثهم.

الدراسات السابقة:

- هادية متوح، دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية،

مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ، المركز الجامعي الوادي، 2012.

- رقية غربي، تقييم مدى التزام المراجع الخارجي بفحص أعمال المراجعة الداخلية وفقا لمعايير المراجعة الدولية،

مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ، المركز الجامعي الوادي، 2012.

- المتنبية صالحى، قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، المركز الجامعي الوادي، 2012.

اقتصرت هذه الدراسات على الاطار النظري لمحافظ الحسابات واكتشافه للأخطاء والقوائم المالية، ولكن دراستنا تطرقت إلى الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات وأثرها على القوائم المالية وهذا ما أهملته الدراسات السالفة الذكر.

الاطار المكاني والزمني:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمانية:
الاطار المكاني: في هذه الدراسة حاولنا استقصاء آراء محافظي الحسابات والمتمرسين المهنة، لذلك تمثلت الحدود المكانية في الجزائر وبالتحديد ولاية الوادي.
الاطار الزمني: تمثلت في الفترة الممتدة مابين تاريخ توزيع استمارة استبيان إلى غاية استلام آخر استمارة (من شهر أفريل إلى شهر ماي 2015).

منهج الدراسة:

بناء على طبيعة الإشكال المطروح وقصد الإحاطة بجوانب موضوع والتمكن منه ارتأينا إلى ضرورة انتهاز المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي الإحصائي في الدراسة الميدانية.
صعوبات الدراسة:

- قلة الدراسات التي تناولت موضوعنا بشكل مباشر، والتي لو توفر لكنت بمثابة انطلاقة مفيدة لموضوع البحث؛
- قلة المراجع المتعلقة بالموضوع خاصة فيما يتعلق بالأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات؛
- صعوبة استرداد استمارات الاستبيان من المستجوبين نظرا للتأخر في الإجابات.

محتوى البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول كل فصل مقسم إلى مباحث تتراوح مابين اثنين وثلاثة وتمهيد وخلاصة.
تناولنا في الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات وكيفية تنظيم هذه المهنة وكذلك تعريف الأخطاء المهنية وتقسيماتها.
أما بالنسبة للفصل الثاني فقمنا فيه بعرض الاطار النظري للقوائم المالية وكيفية مراجعتها وتأثير الأخطاء المهنية عليها.

وفي الأخير الفصل الثالث الذي كان الحوصلة الميدانية لموضوع الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات وأثرها على القوائم المالية حيث تم فيه تحليل نتائج استمارة الاستبيان.

الفصل الأول: التأسيس العلمي لمهنة محافظ الحسابات

تمهيد:

إن ظهور المراجعة الخارجية ووصولها إلى ما هي عليه كان أمراً حتمياً وذلك بسبب تطور حياة المجتمع وتطور احتياجاته للبيانات والمعلومات نتيجة لتوسع الأنشطة الاقتصادية وكبر حجم المؤسسات وتشعب وظائفها مع زيادة تعقدها وتفرعها، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاك لتسيير المؤسسات من جانب التدفقات النقدية والمالية، ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة إلى وجود محافظ الحسابات الذي يقوم بدوره بالتحقق والتدقيق للتأكد من مدى مصداقية وصحة الحسابات والقوائم المالية التي يتم إعدادها في نهاية كل دورة مالية بالمؤسسة إلا أنه قد يرتكب بعض الأخطاء.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث سيتناول المبحث الأول تقديم لمهنة محافظ الحسابات أما المبحث الثاني فيتناول تنظيم مهنة محافظ الحسابات والمبحث الثالث نتعرض فيه إلى الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات.

المبحث الأول: تقديم مهنة محافظ الحسابات

سنتناول في هذا المبحث بعض العموميات حول مهنة محافظ الحسابات من حيث مفهومها وتطورها، خصائصها وأخيرا شروط الالتحاق بالمهنة.

المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات

هناك عدة تعاريف لمهنة محافظ الحسابات نذكر منها:

التعريف الأول: حسب المادة 22 من القانون 01-10: يعد محافظ حسابات، في مفهوم هذا القانون كل

شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به¹.

التعريف الثاني: محافظ الحسابات هو ذلك الشخص المؤهل والمستقل والمجاز لانجاز تدقيق البيانات المالية وتقديم تقريره حولها إلى الجهة أو الجهات التي عينته².

التعريف الثالث: يمكن تعريف محافظ الحسابات على انه ذلك الشخص المستقل، والمحايد عند قيامه بعملية المراجعة وإبداء رأيه عن صحة القوائم المالية والعمليات المحاسبية بكل شفافية وموضوعية لمن يطلب خدماته من مؤسسات، شركات... الخ.

وهكذا، فقد فرض المشرع على معظم المؤسسات الاقتصادية مراقبة قانونية مستقلة، مكلفة أساسا بالتصديق على صحة ودقة الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات الموجودة في تقارير التسيير لمجلس الإدارة، دون التدخل في تسيير المؤسسة، وبناء على ذلك، تقوم الجمعية العامة للمساهمين في المؤسسة - حسب المادة 678 من القانون التجاري- بتعيين لمدة ثلاث سنوات محافظ حسابات أو أكثر مع إمكانية تجديد مدة توكيل المراجع مرة واحدة³.

المطلب الثاني: تاريخ مهنة محافظ الحسابات

عرفت محافظة الحسابات في الجزائر تطورات هامة ابتداء من سنة 1969 إلى يومنا هذا غير أنها عرفت تذبذبا إلى غاية سنة 1988 أما بعد 1988 شهدت تنظيم معمق لمهمتها ومع تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي

¹ - الجريدة الرسمية، المتضمنة القانون 01-10، المؤرخة في 11 يوليو 2010، العدد 42، ص: 07.

² - هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل، ط2، الأردن، 2004، ص: 25.

³ - سميرة بلخضير، المراجعة في قطاع البنوك، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، الجزائر، 2002/2001، ص: 59.

زاد الاهتمام بالمهنة أكثر وأصدرت عدة قوانين ومراسيم تنظمها وفي ما يلي نتناول مختلف التطورات التي عرفتها المهنة¹:

أولا: مرحلة قبل 1988

أدخلت محافظة الحسابات لأول مرة في المؤسسات العمومية الجزائرية في سنة 1969 بالقرار 69-107 المؤرخ في 1969/12/31 المتضمن لقانون المالية لسنة 1970². ولقد حددت مهام والتزامات محافظي الحسابات فيما بعد في المرسوم 70-173 المؤرخ في 1973/11/01 حيث جعل هذا النص محافظة الحسابات مثل المراجعة الدائمة لتسيير المؤسسات العمومية والمختلطة، واعتبر محافظ الحسابات في شركات القطاع العام وشبه العام كموظف عام في الدولة يخضع في تعيينه وترقيته وعلاوته لقوانين الدولة.

ثانيا: من 1988 إلى 2011

اتخذت محافظة الحسابات خلال هذه المرحلة منحى جديد من خلال إعادة تنظيم مهامها والمبادئ الأساسية لها، وذلك بعد صدور قانون 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن لقانون توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية.

* قانون 91-08 المؤرخ في 1991/04/27 حدد شروط و كفاءات ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى الشركات التجارية .

* المرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في 1992/01/13 حدد تشكيلة مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وبضبط اختصاصه وقواعد عمله.

* قرار مؤرخ في 1994/11/07 المتعلق بسلم أتعاب محافظي الحسابات وقد حدد هذا القرار نظام الأجور الذي كان يطبق على محافظي الحسابات في إطار المهام العادية التي تسند إليهم.

* مقرر رقم 103/SPM/94 المؤرخ في 1994/02/02 متعلق بالاجتهادات المهنية لمحافظ الحسابات، هذا المقرر يعرف ويشب الاجتهادات المهنية لمحافظي الحسابات في إطار المهام المنوطة لهم.

* ولقد توال إصدار المراسيم التنفيذية التالية: مرسوم تنفيذي رقم 96-136، مرسوم تنفيذي رقم 96-318، مرسوم تنفيذي رقم 96-431 ، مرسوم تنفيذي رقم 97-457 ، مرسوم تنفيذي رقم 97-48.

¹ - نصيرة مولاي، دور المراجع الخارجي في تأكيد الثقة بالمعلومة المحاسبية، مذكرة ماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، 2012/2011، ص: 49.

² - قرار 69-107، المتضمن قانون المالية 1970، المؤرخ في 1969/12/31، الجريدة الرسمية، العدد 110، المادة 39، ص: 05.

*مقرر في 1999/03/24 يتضمن الموافقة على مقاييس تقدير الإجازات والشهادات وكذا شروط الخبرة المهنية في الميدانين المحاسبي والمالي والذي يخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد التي حددتها اللجنة الخاصة.

*المرسوم التنفيذي رقم 210-07 المؤرخ في 2007/06/04 الذي أوكل لمحافظ الحسابات مهام إعادة تقييم الاستثمارات، الأموال الثابتة العينية للاهلاك وغير القابلة للاهلاك في المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري.

* القانون 01-10 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد¹.
*مراسيم تنفيذية 28-11، 29-11، 30-11، 31-11، المؤرخة في 2011/01/27 والتي تصب في إطار التغيير الجذري للسلطة التي تحكم هذه المهنة وإعادة توزيع الأدوار وتوضيح الصلاحيات².
*المرسوم التنفيذي رقم 73-11 المؤرخ في 2011/02/16 والمحدد كفاءات ممارسة المهمة التضامنية لمحافظة الحسابات³.

المطلب الثالث: خصائص وشروط الالتحاق بمهنة محافظ الحسابات

في هذا المطلب سوف نتعرض إلى الخصائص التي يتميز بها محافظ الحسابات وكذلك الشروط التي يجب توفرها في الشخص الذي يمارس مهنة محافظ الحسابات.

الفرع الأول: خصائص محافظ الحسابات

هناك عدة خصائص لمهنة محافظ الحسابات هي كالآتي:

أولاً- الاستقلالية: استقلالية محافظ الحسابات يمكن أن تكون مصدر الثقة في البيانات المالية للأطراف المستفيدة منها وقد أولت التنظيمات المهنية والجمعية أهمية لاستقلالية محافظ الحسابات وحاولت إزالة كل التصرفات التي يمكن أن تثير الشك حول استقلاليته سواء من حيث تأديته لعمله أو من حيث نظرة مستخدمي القوائم المالية.

¹ - القانون 01-10، المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 2010/06/29، الجريدة الرسمية، العدد 42، ص: 04.

² - مراسيم تنفيذية، حول إعادة تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة، المؤرخة في 27 جانفي 2011، الجريدة الرسمية، العدد 42، ص: 04.

³ - فايز سايج، مداخلة بعنوان: انعكاسات النظام المحاسبي المالي على مهنة المراجعة الخارجية ومحافظة الحسابات، الملتقى الدولي للنظام المحاسبي المالي الدولي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية، أيام 13-14/12/2011، جامعة سعد دحلب البليدة، ص: 05.

ثانيا- الكفاءة: بالرغم من أن أي شخص قد تتوفر فيه الكفاءة في مجالات عديدة، إلا أنه لا يستطيع مقابلة احتياجات المراجعة دون التعلم والخبرة في هذا المجال والتي تمكنه من إبداء رأي تتفق فيه وتعتمد عليه أطراف متعددة في اتخاذ قرارات معينة¹.

حددت النصوص الجزائرية كفاءة محافظ الحسابات في عنصرين أساسيين هما²:

1- التأهيل العلمي: اشترطت النصوص الجزائرية لممارسة محافظة الحسابات الآتي:

*** المجموعة الأولى:**

- ليسانس في العلوم المالية، ليسانس في فرع المالية والمحاسبة للمدرسة العليا للتجارة؛
- الجزاءان الأول والثاني من الامتحان الأول في الخبرة المحاسبية.

*** المجموعة الثانية:**

- ليسانس في العلوم الاقتصادية للفروع الأخرى ما عدا المالية، ليسانس في التسيير؛
 - شهادة المدرسة العليا للتجارة (فروع أخرى ما عدا فرع المالية والمحاسبة)؛
 - شهادة المعاهد والمدارس المتخصصة في الإدارة أو المالية أو الجمارك؛
 - شهادة جامعة التكوين المتواصل فرع المالية والمحاسبة.
- مضاف إليها شهادة متخصصة في المحاسبة.

2- التأهيل العملي: اشترط المقرر السابق للمجموعتين إحدى الشرطين التاليين:

- متابعة تدريب مهني كخبير محاسب مدته سنتين يتوج بشهادة نهاية التدريب القانوني؛
- إثبات خبرة قدرها عشر سنوات في ميدان المحاسبة والمالية ومتابعة تدريب مهني مدته ستة سنوات.

الفرع الثاني: شروط الالتحاق بمهنة محافظ الحسابات

حسب المادة 08: لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر الشروط الآتية³:

- 1- أن يكون جزائري الجنسية؛
- 2- أن يكون حائزا للشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها؛

¹ - هادية متوح، دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، تدقيق محاسبي، المركز الجامعي الوادي، 2012، ص: 23.

² - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص- ص: 253-254.

³ - الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

3- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛

4- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛

5- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافضي الحسابات؛

6- أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة 6 من القانون 01-10 "اقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملية أحسن قيام وأتعهد أن اخلص في تأدية وظيفتي وان اكنم سر المهنة واسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد".

المبحث الثاني: تنظيم مهنة محافظ الحسابات

لقد وضع المشرع الجزائري العديد من الحثيات التي يجب الوقوف عليها لتعيين محافظ الحسابات والمهام المسندة إليه وكذلك الإجراءات القانونية المتمثلة في الحقوق والواجبات والمسؤوليات التي تحكم المهنة وهي التفاصيل التي سوف نتعرف عليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: كيفية تعيين محافظ الحسابات

هناك عدة اعتبارات يجب أخذها في عين الحسبان عند تعيين محافظ الحسابات.

القانون رقم 01-88 والقانون 04-88 ينص على تعيين محافظ الحسابات على الأقل في كل المؤسسات العمومية الاقتصادية بدون استثناء، ومهما كان شكلها القانوني أو أهميتها.

كما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 96-431 المؤرخ في 19 رجب 1417 الموافق لـ 30 نوفمبر 1996 يتعلق بكيفية تعيين محافظ الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية وهيئات الضمان الاجتماعي والدواوين العمومية ذات الطابع التجاري وكذا المؤسسات العمومية غير المستقلة، فإجمالا فان تعيين محافظ الحسابات يتم تحت الأشكال التالية:

الفرع الأول: التعيين في النظام الأساسي (عن طريق الجمعية العامة التأسيسية)

يتم تعيين محافظ الحسابات عند تأسيس الشركة وذلك حسب المادة 610 من الامر 59-75 المتعلق بالقانون التجاري كما جاء كذلك في المادة 600 (المرسوم التشريعي 93-08): يعين القائمين بالإدارة الأولين أو أعضاء مجلس المراقبة، واحد أو أكثر من محافضي الحسابات....." وذلك عند تحرير الحصص العينية كلها وتحرير

على الأقل 25% بالنسبة للحصص النقدية (الأسهام)، هذا ما يسمح بتكوين الجمعية العامة التأسيسية وفي محضرها الأول يتم تعيين المديرين الأولين وتعيين محافظ أو محافظي الحسابات¹.

الفرع الثاني: التعيين عن طريق المساهمين

يعين محافظ الحسابات عن طريق الجمعية العامة العادية للمساهمين وذلك لمدة ثلاث سنوات، يختاروا من بين المهنيين المسجلين على جدول المصنف الوطني وذلك حسب ما جاءت به المادة 715 مكرر(4) من القانون التجاري².

إضافة إلى المادة 26 من القانون 10-01 التي تنص على أن "تعيين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط، محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية"³.

الفرع الثالث: التعيين عن طريق المحكمة

التعيين عن طريق المحكمة نصت عليه المادة 715 مكرر(4) "وإذا لم يتم تعيين الجمعية العامة لمحافظي الحسابات، أو في حالة وجود مانع أو رفض واحد أو أكثر من محافظي الحسابات المعنيين، يتم اللجوء إلى تعيينهم أو استبدالهم بموجب أمر من رئيس المحكمة التابعة لمقر الشركة بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين".

والمادة 715 مكرر(8) تنص على ما يلي: يجوز لمساهم أو عدة مساهمين يمثلون على الأقل عشر (10/1) رأس مال الشركة في الشركات التي تلجا علنية للادخار، أن يطلبوا من العدالة، وبناء على سبب مبرر رفض محافظ أو محافظي الحسابات الذين عينتهم الجمعية العامة.

وإذا تمت تلبية الطلب، تعين العدالة محافظ للحسابات ويبقى هذا الأخير في وظيفته حتى قدوم محافظ الحسابات الذي تعينه الجمعية العامة⁴.

¹ - أمال بن مخلف، المراجعة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر، 2002، ص: 108.

² - حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008، ص: 41.

³ - الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

⁴ - أمال بن مخلف، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

الفرع الرابع: مدة العهدة

حددت المادة 27 من القانون 01-10 عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات (3) قابلة للتجديد مرة واحدة فقط¹.

إلا أن هناك استثناء متعلق بمدة العهدة وذلك في حالة استخلاف محافظ الحسابات لمحافظ الحسابات السابق لأسباب المنع، الاستقالة، الرفض... الخ. إلا أن تدخلات هذا الأخير تكون محدودة في الوقت حيث لا يمكنه إلا إكمال المدة المتبقية لمحافظ الحسابات السابق².

المطلب الثاني: مهام محافظ الحسابات

تحددت مهام محافظ الحسابات في القانون 01-10 المضمن مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المعدل للقانون 91-08 المؤرخ في 1991/04/27 على النحو التالي:

* يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة وهي مطابقة تماما لنتائج العمليات التي تمت في السنة المنصرمة، وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛

* يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛

* يبيدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛

* يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي يكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛

* يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛

* تخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير؛

¹ - الجريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

² - حكمة مناعي، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

*عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدججة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدججة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافضي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار؛

المطلب الثالث: حقوق وواجبات محافظ الحسابات

- وتتمثل حقوق محافظ الحسابات في المجالات والنواحي الآتية، والتي تعتبر الأساس في تحديد ما يجب أن يتمتع به من سلطات تساعد في انجاز برنامج مراجعته، وتحقيق أهدافه بدرجة عالية من الفاعلية:
- 1- حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات، والاطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير نتيجة معينة، وحق الاطلاع على القوانين واللوائح التي تحكم طبيعة عمل ونشاط المؤسسة.
 - 2- حق طلب أي تقرير أو استفسار معين حول عملية معينة من أي مسؤول في المؤسسة في أي مستوى إداري لتوضيح أمر ما لم يصل المراجع إلى تفسير مرضي له¹.
 - 3- من حق محافظ الحسابات فحص ومراجعة الحسابات المختلفة والسجلات وفقا للقوانين واللوائح من ناحية، ووفقا لما تقتضي به القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال المراجعة الحسابية، إلى جانب ذلك فحص ومراجعة المجموعة المستندية خلال المراجعة المستندية².
 - 4- من حقوق محافظ الحسابات أيضا جرد الخزائن المختلفة في المؤسسة عند الحاجة إلى ذلك للتأكد مثلا من الأوراق المالية (أسهم أو سندات) محفوظة فيها أو أوراق نقدية وفتاتها المختلفة.
 - 5- حق مراجعة وفحص باقي أصول المؤسسة على اختلاف أنواعها، وكذلك التحقق من الالتزامات المستحقة على المؤسسة، وحق الاتصال بدائي المؤسسة للتأكد من صحة أرصدة هذه الالتزامات.
 - 6- حق دعوة الجمعية العمومية للمساهمين للانعقاد في بعض الحالات التي لا تتحمل التأجيل أو التأخير، أي في حالات الاستعجال.

¹ - الأزهر عزة، واقع ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد5، 2012، ص- ص:35-36.

² - محمد السيد، المراجعة والرقابة الداخلية المعايير والقواعد، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر، 2008، ص- ص: 67-68.

7- حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بصفته الشخصية أو من ينوبه من مساعديه، وذلك لتقييم تقرير المراجعة وعرضه وحضور مناقشته والرد على أي استفسارات قد يثيرها الأعضاء حول بعض النقاط أو جوانب التقرير¹.

الفرع الثاني: واجبات محافظ الحسابات

يترتب على محافظ الحسابات عند تسجيله في جدول الهيئة المنظمة للمهنة عدة واجبات مهنية يجب عليه احترامها، وهي تشمل علاقاته مع عملائه ومع الهيئة المنظمة ومع الزملاء، بالإضافة إلى واجبات تتعلق بتأطير المتدربين في مكتبه.

أولاً- واجبات محافظ الحسابات في علاقاته مع عملائه: لمحافظ الحسابات عدة التزامات في علاقاته مع عملائه وموكليه يفرضها عليه قانون أخلاقيات المهنة، ونلخصها في النقاط التالية²:

- يجب على محافظ الحسابات القيام بمهامه بشرف وضمير مهني وأن تستند علاقاته بعملائه وموكليه إلى الأمانة والاستقلال؛

- يجب على محافظ الحسابات أداء مهامه بعناية وفق مقاييس المهنة، مع مراعاة مبدأ الحياد والإخلاص والشرعية المطلوبة وكذا القواعد الأخلاقية المهنية؛

- يجب على محافظ الحسابات أثناء ممارسة مهامه أن يقوم بما يلي:

* احترام الآجال المتفق عليها؛

* إعلام العملاء؛

* متابعة في مجال رقابة الحسابات كل التحريات الضرورية التي من شأنها أن تكوّن لديه رأياً مبرراً ومؤسساً؛

* السهر على احترام موكليه التشريعات المعمول بها في مجال التصريحات الجبائية وتصريحات الشركات، مع أخذ الاحتياطات اللازمة لتجنب الوقوع في وضعية تواطؤ قد تشوه حياده واستقلاله وتحمله المسؤولية.

- محافظ الحسابات وموظفهم والمتدربون لديهم ملزمون باحترام سر المهنة فيما يخص الأعمال والمعلومات التي يطلعون عليها بحكم ممارسة وظائفهم؛

¹ - رقية غربي، تقييم مدى التزام المراجع الخارجي بفحص أعمال المراجعة الداخلية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، مذكّرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، المركز الجامعي الوادي، 2012، ص: 47.

² - المرسوم التنفيذي رقم 136/96 يتضمن قانون أخلاقيات الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، 1996، المواد 03، 04، 05، 06، 07، 13، 14، 17.

- محافظ الحسابات ملزم بدراسة الحلول الأكثر ملائمة واقتراحها حسب الطبيعة المسندة إليه في ظل احترام الشرعية؛

كما نشير أنه في حالة تعيين أكثر من محافظ حسابات، فإن كل واحد منهم يقوم بمهمته ويتحمل شخصياً مسؤوليته كاملة عن ذلك.

ثانياً- واجبات محافظ الحسابات في علاقاته مع الهيئة المنظمة للمهنة: إن التزامات المراجع تجاه الهيئة المنظمة للمهنة تتمثل في نقطتين أساسيتين وهما:

- يجب على محافظ الحسابات إعلام مجلس الهيئة المنظمة في أجل شهر واحد برسالة موصى عليها مع وصل استلام بأي حدث هام يطرأ على حياته المهنية؛

- يجب على محافظ الحسابات أن يبلغ الهيئة المنظمة تعيينه بواسطة رسالة موصى عليها مع وصل استلام في أجل 10 أيام ابتداء من تاريخ قبول كل توكيل.

ثالثاً- واجبات محافظ الحسابات في علاقاته مع زملائه: يفرض قانون أخلاقيات مهنة محافظ الحسابات على محافظ الحسابات عدة واجبات يلتزم بها في علاقاته مع زملائه، ونلخصها فيما يلي¹:

- يجب على محافظ الحسابات الذي يطلب منه أي موكل أن يحل محل زميل له أن لا يقبل المهمة إلا بشروط:

* أن يتأكد من أن هذا الطلب لا تبرره رغبة في التملص من التطبيق الصحيح للقانون أو التنظيم المعمول بهما؛

* أن يعلم زميله برسالة موصى عليها مع وصل استلام بالطلب الذي اقترح عليه، كما يوجه نسخة من الرسالة إلى مجلس الهيئة المنظمة، كما يجب أن يمتنع عن توجيه أي نقد لزميله السابق، وأن يتأكد من أن هذا الزميل قد تقاضى أتعابه.

- يجب على أعضاء المهنة بصفة عامة:

* مساعدة بعضهم البعض؛

* أن يتأدبوا فيما بينهم؛

* الامتناع عن أي كلام بقصد الإيذاء؛

* الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يسيء إلى الزميل أو المهنة؛

* كما يجب أن يعبر أي تصرف بينهم عن روح الزمالة والتضامن.

¹ - عمر شريقي، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة سطيف 1، 2011/2012، ص- ص: 180-182.

رابعاً- واجبات محافظ الحسابات الخاصة بتأطير المتدربين: يفرض قانون أخلاقيات المهنة على محافظي الحسابات ضمان تأطير وتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والتكفل بكل انشغالاتهم المهنية مع دفع تعويض لهم عن المهام المسندة إليهم.

وتنص المادة 23 من المرسوم 96-136 المتضمن قانون أخلاقيات المهنة انه على محافظ الحسابات المدرب أن يقدم للمتدربين لديه كل التسهيلات فيما يخص:

- متابعة الدروس التحضيرية لامتحانات القبول لممارسة المهنة؛
- المشاركة في الأعمال التطبيقية والأنشطة التكوينية المخصصة لتحضير الامتحانات؛
- الاستفادة بعطلة غير مدفوعة الأجر بناء على اتفاق مشترك مع المدرب وذلك للسماح له بالتوفيق بين التحضير للامتحانات والضغط المهنية في المكتب.

كما لا يجوز للمهني أن يقبل أثناء السنة التي تلي تسجيله في جدول الهيئة المنظمة مهمة يقترحها عليه زبون أحد أساتذة تدريبه القدامى إلا بعد موافقة مكتوبة من الأستاذ.

ونشير إلى أن القانون 10-01 في مادته 78 ينص على أن المهني الذي يرفض دون مبرر تأطير محافظي الحسابات المترشحين يتعرض لعقوبة تأديبية من لجنة الانضباط والتحكيم.

المطلب الرابع : مسؤوليات محافظ الحسابات

إن مسؤولية محافظ الحسابات تتلخص بان يقوم بمراجعة حسابات المؤسسة وفحص القوائم المالية وإبداء رأيه الفني المحايد كخبير في مدى دلالة هذه القوائم على عدالة المركز المالي للمؤسسة وعلى نتيجة أعمالها وتدفعاتها النقدية. فمحافظ الحسابات يفترض به أن يكون خبيراً في شؤون المراجعة والمحاسبة ولذلك فان رأيه في القوائم المالية هو رأي مهني وبالتالي يجب أن تكون مراجعته للقوائم المالية مبنية على أساس علمي وعملي سليم¹.

ويترتب على مهنة محافظ الحسابات عدة مسؤوليات وهي كالتالي:

الفرع الأول: المسؤولية المدنية

تأخذ المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات شكلين حيث يمكن أن تكون تعاقدية تجاه المؤسسة محل المراجعة بمقتضى عقد توكيله بأداء مهام رقابة ومراجعة الحسابات (مسؤولية تجاه العميل)، وعلى العكس تعتبر مسؤولية

¹ - هيثم عبد الغني، مسؤولية مدقق الحسابات النافذة في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 5، أيلول، تشرين الأول، الأردن، 2005، ص: 4.

جنحية تجاه الأطراف الأخرى المستخدمة لتقرير المحافظ والقوائم المالية للمؤسسة (مسؤولية تجاه الطرف الثالث)، ولا يلتزم بهذه المسؤولية إلا في حالة توفر كل العناصر، الخطأ، الضرر، العلاقة السببية بين الخطأ والضرر¹.

أولاً- مسؤولية محافظ الحسابات تجاه العميل: تتمثل مسؤولية محافظ الحسابات تجاه عميله في النواحي التالية²:

1- ضرورة الالتزام بنصوص العقد المبرم بين محافظ الحسابات والعميل وتنفيذ جميع بنوده بالكامل، فمن الملاحظ أن العقد المبرم بين محافظ الحسابات والعميل يعتبر حجر الزاوية في أي مسؤولية تجاه العميل، ومن ثم فإن فشل محافظ الحسابات في تنفيذ بنود العقد وتنفيذ الخدمات المنصوص عليها، فانه يعرض نفسه للمساءلة من قبل العميل.

2- ضرورة بذل العناية المهنية المطلوبة، وان عدم بذل هذه العناية يعرضه للمساءلة نتيجة الإهمال العادي في أداء المهام المطلوبة، ويتطلب الأمر في هذه الحالة التحديد الواضح لمستوى العناية المهنية المطلوبة وإبراز المقصود بالمستوى المطلوب سواء من حيث تحديد مسؤولية المراجع تجاه القوائم المالية والأخطاء التي يكتشفها والتي لم يكتشفها، أو من حيث درجة ومدى المهارة والخبرة المطلوبة في محافظ الحسابات والتي تتخذ كأساس لتفسير مستوى العناية المهنية الملائم، أن تحديد مفهوم العناية المهنية يمكن أن يتم من خلال تحديد مضمون محافظ الحسابات الحكيم والحذر وهو محافظ الحسابات المتوسط ومن الأفضل الرجوع إلى المفهوم القانوني للرجل العادي وتطبيقه في مجال المراجعة في حالة ما إذا بذل محافظ الحسابات العناية المهنية المعقولة بصدد تنفيذ اختبارات المراجعة وإعداد التقارير فما زال لا يوجد ضمان بأنه لن توجد معلومات مضللة أو كاذبة في القوائم والتقارير المالية، فمحافظ الحسابات ليس مسؤولاً عن أي خطأ نتيجة الفشل في الكشف عن أي معلومات مزيفة، فلكي يكون محافظ الحسابات مسؤولاً عن الإهمال العادي، لابد من توافر الشروط التالية:

- لابد أن يكون هناك عمل مرتبط بمعيار السلوك؛
- فشل المراجع في الأداء وفقاً لهذا العمل؛
- وجود علاقة سببية بين الإهمال والضرر المتحقق؛
- الطرف الآخر يتعرض لخسائر أو ضرر فعلي.

¹ -Rencontre Nationale; **les Entreprises publiques Economiques et le commissaire aux comptes, in revue algérienne de comptabilité et audit** ; société nationale de comptabilité, 1989p 26.

² - محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص-ص: 124-129.

3- اكتشاف التلاعب وعدم الإدلاء بأية معلومات وأراء يعلم أنها غير حقيقية أو بدون الاعتماد على أسس مقبولة، أو الإهمال في ذكر حقائق جوهرية تؤثر على الإفصاح عن الحقيقة. ولقد تم تعريف التلاعب بأنه التضليل بهدف الغش أو إخفاء حقائق بغية إلحاق الضرر بآخرين ويشترط في هذه الحالة لوجود التلاعب توفر عدة شروط وهي:

- توفر النية أو القصد لإخفاء بعض الحقائق أو تعديلها لتحقيق منافع شخصية أو لتضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية؛

- وجود فرصة أو إمكانية لدى القائم بالتلاعب بإخفاء ما يريد إخفائه، وتزيد هذه الفرصة في حالة ضعف أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة؛

- وجود شخص يعتمد على المعلومات المحاسبية غير الصحيحة أو التي لا تظهر الحقائق الجوهرية والضرورية؛
- تحقق الضرر بالشخص الذي قام بالاعتماد فعلا على تلك المعلومات المحاسبية غير الصحيحة. وبهذا يتضح أن التلاعب يختلف عن الإهمال، حيث يمثل الثاني عدم بذل العناية المهنية الكافية أو إصدار حكم مهني غير صحيح وذلك بدون قصد، وينتج ذلك من عدم الدراية أو قلة الخبرة لدى محافظ الحسابات.

4- المسؤولية عن الإهمال الجسيم والذي قد يصل إلى حد التلاعب، وفي هذه الحالة يزاول محافظ الحسابات واجباته في ظل الظروف السائدة، ومثال ذلك إبداء الرأي من أن أرصدة حسابات العملاء بدفتر أستاذ مساعد العملاء تتطابق مع رصيد ح/إجمالي العملاء بدفتر أستاذ العام ومع الرصيد الظاهر بقائمة المركز المالي، وذلك دون إجراء أي مطابقة بين الأرصدة فعلا، ومن ثم يمكن القول بان محافظ الحسابات يعتبر مسؤولا عن الإهمال الجسيم تماما كمسؤوليته عن الإهمال العادي أو التلاعب.

ثانيا: مسؤولية محافظ الحسابات تجاه الطرف الثالث

كما أن محافظ الحسابات يعتبر مسؤولا عن الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية بالرغم من عدم وجود هذا العقد، وفي معظم الحالات التي يعترض فيها المراجعون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب أو الاختلاس في عملية المراجعة كانت الأسباب الرئيسية هي فشل محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكولة إليه (مسؤولية تقصيرية)¹.

¹ - يوسف محمد جبروع، مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن معالجة الآراء المحتفظة في تقارير المراجعة وفقا لمعايير المراجعة الدولية، المجمع العربي

للمحاسبين القانونيين، نشرة الكترونية شهرية، العدد 24، آذار، 2004، ص: 7.

إلا أن توفر المسؤولية المدنية عقدية كانت أو تقصيرية، تشترط توفر أركان هي¹:

1-الضرر: يعد الضرر ركنا أساسيا في المسؤولية المدنية بشقيها العقدية أو التقصيرية، سواء أكان هذا الضرر ماديا أم أدبيا، علما أن الكشف عن هذه المخالفات يستوجب إبلاغ الجهات المختصة عنها وليس إبرازها في تقرير محافظ الحسابات ويمكن التعبير عن الضرر بخسارة مالية عانى منها احد مستخدمي القوائم المالية، ويمكن إثبات الضرر عن طريق إهمال المدقق وعدم بذل العناية المهنية اللازمة.

2- الخطأ: والقاعدة العامة أن لا يسال محافظ الحسابات مدنيا، إلا في حدود ما ارتكبه من خطأ، إما حيث ينتفي الخطأ فلا مجال لمساءلته. وهنا يمكن وضع معيارين للخطأ:

المعيار الأول هو معيار مادي يتعلق بمستوى الخطأ أو نسبته الذي يستوجب مسؤولية محافظ الحسابات وهو **الخطأ الجسيم**، ويذهب بعضهم إلا محاولة تصنيف الأخطاء، بحسب علاقتها بالمركز المالي أو بالرقابة الداخلية أو أهميتها النسبية، بحيث تستوجب مساءلة مدقق الحسابات عنها. أما الأخطاء غير المثبتة بالدفاتر أو العمليات النادرة أو تلك المحبوة جيدا فان المدقق غير مسؤول عنها.

المعيار الثاني هو معيار ذاتي يتعلق ببذل المدقق للعناية المهنية اللازمة أثناء قيامه بالتدقيق. وإذا ما تم إثبات أن محافظ الحسابات لم يعمل بإخلاص جيد عند وضع تقريره عن تنبؤات الإدارة، وفي الوقت نفسه إذا تمكن محافظ الحسابات من إثبات أن فحصا معقولا قد أنجز فانه عندئذ لا يعتبر مسؤولا عن الضرر الحاصل.

3- العلاقة السببية بين الخطأ والضرر: لا يكفي لقيام مسؤولية محافظ الحسابات المدنية، توفر خطأ في جانبه وحدوث ضرر للمدعي بل لابد من وجود علاقة سببية بين الخطأ والضرر، أي لابد أن لا يكون الضرر نتيجة مباشرة للخطأ. فإذا حصل وقام احد المستثمرين بشراء بعض أسهم إحدى الشركات قبل صدور تقرير المدقق، فان محافظ الحسابات غير مسؤول عن الخسائر التي قد يمتنى بها الممول لانتقاء العلاقة السببية بين الخطأ والضرر بصورة عامة. كذلك لو اشترى احد المستثمرين أسهما من الشركة بعد إشهار إفلاسها مهما يكن تقرير محافظ الحسابات عنها فان العلاقة السببية غير موجودة.

¹ - هيثم عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

الفرع الثاني: مسؤولية تأديبية

تتعلق هذه المسؤولية بالأعمال المخلة بأخلاقيات وكرامة المهنة، حيث يجب على محافظ الحسابات أن لا يتصرف بشكل يسيء إلى سمعته المهنية. فكل مهنة ومنها مهنة المراجعة لها منظمات مهنية تقوم بتحديد القواعد الأخلاقية وآداب وواجبات السلوك المهني لأعضاء المهنة.

على سبيل المثال نص دليل السلوك الأمريكي الخاص بالأعمال المخلة بكرامة المهنة في القاعدة رقم (501) على "لا يجوز للمحاسب العضو أن يرتكب أي عمل مخل بكرامة المهنة"¹.

ومن الأمثلة على الأعمال المخلة بأخلاقيات وكرامة المهنة ما يلي²:

أ - إخفاء المراجع حقائق مادية معينة عرفها عند المراجعة.

ب - الإهمال والتقصير في أداء عمله.

ج - تقديم بيانات مضللة وغير حقيقية.

د - إخفاء أي تلاعب أو تحريف في المستندات أو السجلات أو الدفاتر.

هـ - إذا أبدى رأياً معيناً غير الحقيقة لمنافقة أحد المسؤولين.

فإذا قام محافظ الحسابات بارتكاب أي من الأعمال المخلة بقواعد وأخلاقيات وكرامة المهنة، فإن المنظمة المهنية تقوم بتوقيع عقوبات تأديبية عليه. وهذه العقوبات قد تكون التأنيب واللوم أو تعليق العضوية لفترة محدودة أو الحرمان من مزاولة المهنة مدى الحياة³.

الفرع الثالث: مسؤولية جنائية

لا تقتصر مهمة محافظ الحسابات على الجانب المالي للمؤسسة فقط والخدمات التي يقدمها لها، بل يساهم أيضاً في أخلاقية (moralisation) الحياة الاقتصادية، ضامناً بذلك الامتثال لقانون الأخلاقيات وتشجيع شفافية المعلومة المالية، وبذلك فإن مراجع الحسابات له دور ضمان المصلحة العامة، وبالتالي فإن المراجع الذي يتغافل عن أداء هذا الدور أو الذي يخالف القوانين في حد ذاته، فإنه يقع على عاتقه مسؤولية جزائية ويتحمل العقوبات المرتبطة بهذا النوع من المسؤولية⁴.

¹ - أمين السيد احمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2006، ص: 161.

² - كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2009، ص- ص: 216-217.

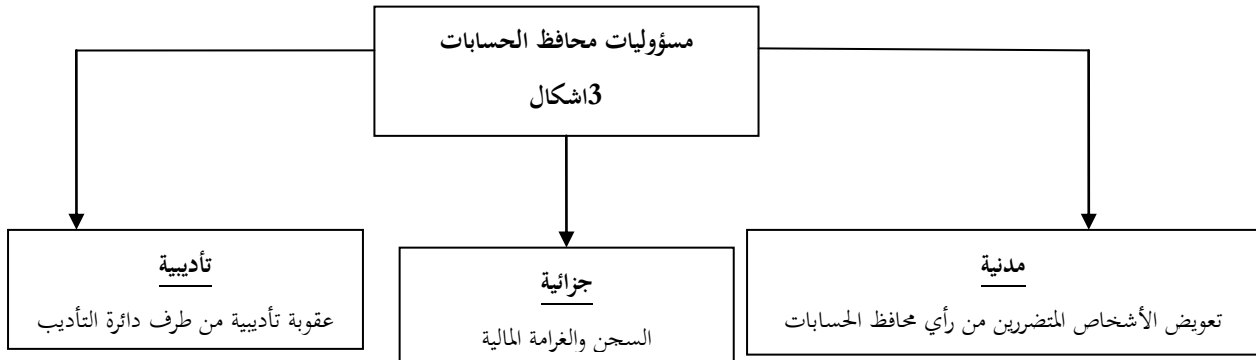
³ - أمين السيد احمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2007، ص: 71.

⁴ - Antoine Mercier, Philippe Merle, Audit et commissariat aux comptes : guide de l'auditeur et de l'audité, éditions Francis lefebvre, Paris, 2009/2010, p :269.

ومن التصرفات التي يترتب عليها المسؤولية الجزائية ما يلي¹:

- تأمر محافظ الحسابات مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور والإهمال في إدارة الشركة؛
- تأمر محافظ الحسابات مع مجلس الإدارة في مجال اتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة الشركة ولكن في حقيقتها فيها كل الضرر بمصلحة الشركة أو المساهمين؛
- إغفال محافظ الحسابات وتغاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسؤولين في الشركة وعدم تضمين تقريره ذلك خوفا على مصالحه الشخصية دون مصلحة باقي الأطراف في الشركة؛
- الكذب في كتابة تقريره أو في شهادته (عند طلبها) أمام الجمعية العامة للمساهمين عند مناقشة جوانب هامة وخطيرة بالنسبة لنشاط الشركة ومصالح المساهمين؛
- ارتكاب الأخطاء والمخالفات الجسيمة بما يضر بمصالح المؤسسة، ومن ذلك إفشاء أسرار المؤسسة في مجالات مختلفة إلى المؤسسة المنافسة لغرض أو لآخر يخضع المراجع شخصيا.

الشكل رقم 01-01: الفرق بين الأشكال الثلاثة لمسؤوليات المراجع



المصدر: عمر شريقي ، محافظ الحسابات بين المهام والمسؤوليات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، الملتقى الوطني الثامن حول: مهنة التدقيق في الجزائر - الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، يومي 11 و12 أكتوبر 2010

¹ - محمد السيد ، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 74-75.

المبحث الثالث: الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات

يعتبر محافظ الحسابات هو الشخص الذي يقوم باكتشاف الغش والخطأ المرتكب من طرف الآخرين بعد فحص المعلومة المحاسبية إلا انه يرتكب الأخطاء عند مزاوله مهامه.

المطلب الأول: تعريف الأخطاء

تعريف الأخطاء: هي عبارة عن القيام بعملية أو جزء منها تخرج عن القواعد والتعليمات أو إسقاط عملية بكاملها بحسن نية أي عن غير قصد، إن هذه الأخطاء قد تسيء إلى مصداقية المعلومات المحاسبية انطلاقاً من عدم تمثيلها للحقيقة وعدم ملائمتها لاتخاذ القرارات المناسبة¹.

إن فكرة الخطأ كركن من أركان المسؤولية المدنية لم تعرف من قبل المشرع، وذلك بطبيعة الحال فسمح مجالاً أكبر أمام الفقه ليدلي بدلوه في هذا وهو الأمر المستساغ. ومن بين التعريفات التي جاءت في هذا الصدد والأكثر تداولاً ودقة، التعريف الذي جاء به Planiol حيث قال "الخطأ هو انتهاك لالتزام سابق الوجود، مع أخذ كلمة "التزام" بمعناها العام أي واجب وليس بمعناها التقني أي الحق الذي، ينشأ بين الدائن والمدين، نتيجة التزام عقدي. فالخطأ يمكن أن يرتكب أيضاً من طرف شخص ليس ملزماً بمقتضى علاقة ما².

هذا فيما يخص الخطأ بصورة عامة، وقد جاء في نص المادة 124 من القانون المدني الجزائري أن: كل فعل أيا كان، يرتكبه الشخص بخطئه، ويسبب ضرراً للغير يلزم بالتعويض " ولم يأتي المشرع على تحديد مفهوم الخطأ، واكتفى بذكر بعض الأفعال التي تعد أخطاءً في تكملة المادة سالفة الذكر.

أما الخطأ الذي يثير المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات، على اعتبار أن المسؤولية هنا تقوم على أساس إثبات الخطأ فالأمر هنا لا يخرج عن القواعد العامة، وبرجعنا إلى القانون التجاري نجد نص المادة 715 مكرر 14 فقرة ثانية يتحدث عن الأخطاء واللامبالاة، لكن المشرع لم يحدد نوع هذه الأخطاء، ومعاييرها، أو كيفية تقييمها، وكذا الأمر بالنسبة للقانون المنظم للمهنة، حيث أورد المشرع في نص المادة 61 منه عبارة "عن الأخطاء التي يرتكبونها" لكنه لم يحدد هذه الأخطاء ولا كيفية تقديرها.

¹ - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص: 140.

² - عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، المجلد الثاني، ج 1، مصادر الالتزام، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 2، بيروت - لبنان، 2000، ص: 880.

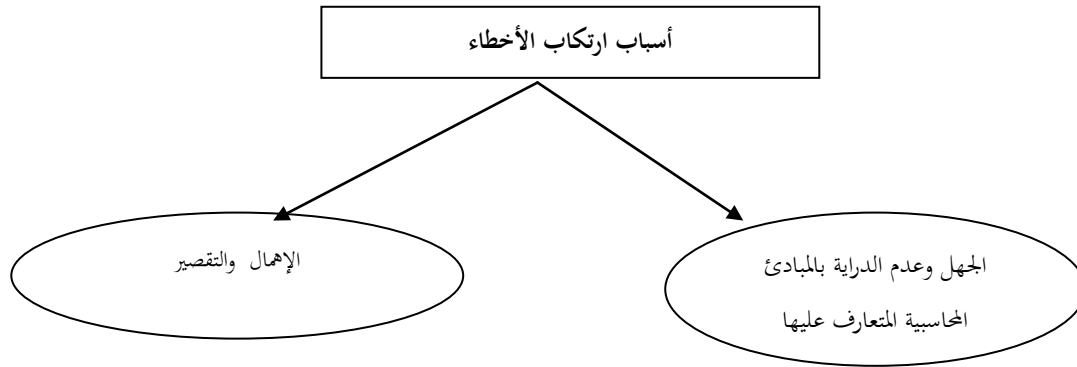
لذلك كان للفقهاء دور في تحديد مفهوم للخطأ المنسوب إلى محافظو الحسابات، ومنهم من يعرفه بأنه، انحراف محافظ الحسابات عن السلوك الفني المألوف¹.

وترجع أسباب حدوث الأخطاء إلى سببين رئيسيين وهما²:

- 1- جهل وعدم دراية من تتداول بينهم البيانات المحاسبية بالمبادئ المحاسبية السليمة المتعارف عليها بين المحاسبين والمتعلقة بقبيل، أو ترحيل، أو تجميع، أو ترصيد، أو عرض تلك البيانات في صورة حسابات ختامية أو قوائم مالية؛
- 2- إهمال أو تقصير من موظفي قسم الحسابات في أداء أعمالهم.

ويمكن تلخيص هذه الأسباب في الشكل التالي:

الشكل رقم 01-02: أسباب ارتكاب الأخطاء



المصدر: منصور حامد محمود، أساسيات المراجعة، القاهرة، 1999.

المطلب الثاني: أخطاء في بداية الالتحاق بالمهنة

يختص محافظ الحسابات بمهمة مستمرة بمراقبة حسابات الشركة وحالتها المالية وهو دور صعب لا يمكن أن تقبل أعمال محافظ الحسابات ما لم يكن له الحق في ممارسة المهنة، وذلك بتوافر الشروط التي نص عليها القانون رقم 01-10 لم يتوقف المشرع عند هذا الحد من الشروط بل ذهب من خلال الفصل التاسع من القانون، وكذا نص المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري الجزائري إلى ذكر حالات التنافي العامة والخاصة حيث أتى على تعداد المهن التي يمنع على أصحابها مباشرة صلاحيات محافظ الحسابات وكذا العلاقات الأسرية و المالية التي من شأنها أن تؤثر على المصداقية والحيادية في النزاهة في مراقبة حسابات الشركة محل المراقبة.

¹ - زروال معزوزة، المسؤولية الجنائية للمديرين في شركة المساهمة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006/2007، ص: 149.

² - منصور حامد محمود وآخرون، أساسيات المراجعة، القاهرة، 1999، ص- ص: 25-26.

أما عن الظروف الأسرية والعلاقات التي تحول دون ممارسة مهنة محافظ الحسابات، فقد تحدثت عنها المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري حيث جاء فيها: "لا يجوز أن يعين مندوبا للحسابات في شركة المساهمة:

1- الأقارب والأصهار لغاية الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة الشركة؛

2- القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة وأزواج القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين، أو مجلس المراقبة للشركات التي تملك عشر (10/1) رأسمال الشركة، أو إذا كانت هذه الشركة نفسها تمتلك عشر (10/1) رأسمال هذه الشركات؛

3- أزواج الأشخاص الذين يتحصلون بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات على أجرة أو مرتبا، إما من القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو من مجلس المراقبة؛

4- الأشخاص الذين منحتهم الشركة أجرة بحكم وظائف غير وظائف محافظ الحسابات في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم؛

5- الأشخاص الذين كانوا قائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المراقبة أو مجلس المديرين، في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم."

فخطأ محافظ الحسابات في هذه الحالة يتمثل في مخالفته للشروط والإجراءات المنصوص عليها في أحكام المواد سالفة الذكر وغيرها، وقام بممارسة المهنة متجاهلا إياها.

المطلب الثالث: أخطاء أثناء ممارسة المهنة

إن مسؤولية محافظ الحسابات في شركة المساهمة بصفة عامة ناتجة عن عدم تنفيذ مهام مهنية محددة طبقا لتوصيات المنظمة الوطنية لمحافظ الحسابات. وعليه سنحاول في هذا الصدد تحديد طبيعة التزامات محافظ الحسابات المنوطة بهم، وصور الأخطاء التي يمكن أن تنسب إليهم أثناء أداء المهام.

أولا- الإخلال بالالتزام بتحقيق نتيجة أو بذل عناية: إن تقسيم الالتزامات إلى التزام ببذل عناية أو بتحقيق نتيجة، بصورة عامة قد طرح من قبل الفقيه Jean Demogue سنة 1928 حيث صنف الالتزامات إلى صنفين تبعا لموضوعها، فالمنهجية التي اتبعها تركز على مضمون الالتزام (تحقيق نتيجة، أو بذل عناية)، في حين قسمها

الفقيه M.M.Mazeaud بين التزامات محددة والتزامات عامة من الحيطة والعناية واستند في ذلك على صفاتها الهامة (محددة، أو عامة)، وهذا التقسيم قد أقر به القضاء.

في حالة التزام بتحقيق نتيجة فإن الخطأ يقوم على أساس عدم تحقق النتيجة المحددة، وهنا لن يكون على الدائن إثبات الخطأ وإنما إثبات أن النتيجة لم تتحقق¹.

والتزامات محافظ الحسابات ببذل عناية لها من الأهمية بمكان في إطار إثبات الخطأ، لأن مندوب الحسابات في الأصل مدين بالتزام ببذل عناية، وخطؤه إذن يقدر بالنظر إذا ما كان سيفعله المهني الحريص، المنتبه والحذر لو كان محله. فالدائن في هذه الحالة عليه أن يثبت أن محافظ الحسابات الذي كان. في نفس الظروف تصرف بشكل مختلف².

ثانيا- تنوع الأخطاء المنسوبة أثناء تنفيذ المهام: نظرا للاختصاصات والمهام الواسعة التي يتمتع بها محافظو الحسابات من المراقبة الدائمة والعامة على تسيير أعمال الشركة، وكذا تدقيق حساباتها، وتقديم تقارير للجمعية العامة، بالإضافة إلى بعض الأعمال الإدارية كدعوة الجمعية العامة للانعقاد، فإن الأخطاء التي يرتكبونها تختلف باختلاف المهام التي يباشرونها وهذا ما سنحاول إيجازه فيما يلي:

1- الأخطاء المتعلقة بمراقبة ومراجعة الحسابات: تعتبر مهمة مراقبة الحسابات من المهام التقليدية التي يضطلع عليها محافظو الحسابات في الشركة، أما المراجعة فهي عملية منظمة تتمثل في جمع أكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات أو القرائن التي يعتمد عليها محافظ الحسابات في إعداد تقاريره والتعبير عن رأيه الفني، حيث جاء في نص المادة 23 فقرة أولى من القانون المنظم للمهنة أنه "... يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركة و الهيئات...."³.

وعليه يمكن أن يكون خطأ محافضي الحسابات فيما يتعلق بمهمة مراقبة الحسابات إذا ما قام بالأفعال والتصرفات التالية:

1-1- غياب الرقابة: وذلك إذا لم يقوم محافظو الحسابات بالتحقيقات المرتبطة بمهمتهم، وعدم مراقبة ثبوت الفواتير المسجلة في سجل المشتريات ومطابقتها مع دفتر الحسابات. ويرتكب هؤلاء المهنيين الخطأ، الذي يشير

¹ - Tarik Sbaa, **La responsabilité civile, pénale et disciplinaire des commissaires aux comptes et le comportement à adopter en cas de sa mise en cause**, mémoire présente en vue de l'obtention du diplôme national d'expert comptable, iscae , Royaume du Maroc, 2007, p :11.

² - Didier Poracchia et autres, **Le commissaire aux comptes**, Rep, Sociétés, 2008, Dalloz, p :471.

³ - علي سيد قاسم، مراقب الحسابات، دراسة مقارنة لدور مراقب الحسابات في شركة المساهمة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص:117.

مسؤوليته المدنية طبقا للقانون الفرنسي إذا لم يتم بمراجعة العمليات الحسابية لمدة 09 أشهر كما يمكن أن يرتكبوا غشا بتواطئهم مع القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين فيما يتعلق بدفع ديون الشركة، وذلك بسكوتهم عن المخالفات التي يكتشفونها في الميزانية السنوية للشركة محل المراقبة مما يثير مسؤوليتهم التضامنية مع القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين.

1-2- المراقبة غير الصادقة: وهذا النوع من الأخطاء يمكن كشفه إذا ما تولى الأمر الخبير القضائي، وذلك بملاحظة عدم مصداقية المراقبة بمقارنة الحسابات، وهنا لا يكون أمام محافظي الحسابات إلا التمسك بخطأ الغير، كأن يدفعوا باعتمادهم على الأرقام التي قدمت لهم من قبل القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين، أو أن يكون في الشركة مهني آخر كالخبير المحاسب فيعتمدوا عليه لكن في حال عدم قيام هؤلاء بمراجعة منصب النفقات العامة، لا يمكن لهم التنصل من مسؤوليتهم المدنية بأي حال من الأحوال .

1-3- المراقبة المختصرة(الموجزة): يعاقب القضاء أيضا على القيام بمراقبة موجزة أو مختصرة *sommaire* وذلك لأن محافظو الحسابات في هذه الحالة يقومون بأعمالهم بدون العناية والحرص المطلوبين، ومنه إذا تمت الاستعانة بخبير محاسب فإنه يمكن الكشف على أخطاء وتجاوزات في غاية الخطورة في حسابات الشركة، كغياب جرد بيان الموجودات، أو عدم صحة الوثائق الإدارية التي تسمح بمتابعة الإنتاج مع المتعهدين...¹ الخ.

1-4- الأخطاء المتعلقة بالمصادقة على الحسابات: دون الإخلال بمبدأ عدم التدخل في التسيير ، على محافظي الحسابات وبمجرد تعيينهم في الشركة ضمان أن الحسابات سواء كانت سنوية أو مدججة منتظمة وصادقة، وتعطي الصورة الوافية عن عمليات الشركة، وعن الحالة والذمة المالية للشركة محل المراقبة، وهذا ما جاء في حكم المادة 25 من القانون المنظم للمهنة 10-01 في فقرتيها الأولى والثانية حيث نصت على ضرورة إعداد محافظي الحسابات لتقارير المصادقة على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، وكذا ما جاء في نص المادة 9 من القانون التجاري الفرنسي- L823 المصادقة على الحسابات المدعمة أو المدججة. ومن أكثر الأخطاء انتشارا في هذه الحالة، المصادقة على صحة و انتظام ميزانية غير صحيحة، أو المصادقة على حسابات غير صحيحة بدون تحفظ و الوجه الثاني للأخطاء في هذا المجال هو الذي يحرم المساهمين وكذا الغير المتعاملين مع الشركة من المعلومات التي من المفروض أن تكون متوفرة في التقرير العام لمحافظي الحسابات.

¹ - Didier Poracchia et autres ,op .p :492.

1-5- الأخطاء المتعلقة بتقديم المعلومات: إن القاعدة العامة في مهمة الإعلام المنسوبة إلى محافضي الحسابات، هو أن هؤلاء ليس لهم دور في إعلام المساهمين، لأن هذه المهمة منوطة بالقائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين، أما محافظو الحسابات فما عليهم إلا أن يراقبوا هذه المعلومات المقدمة من قبل الجهاز المسير ولفت انتباه المساهمين إلى كل فعل من شأنه أن يؤدي إلى تزوير في الحسابات، خاصة الاتفاقيات التي قد تكون بين الشركة و القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين، وذلك من خلال التقرير الخاص الذي يقدمه محافظو الحسابات إلى الجمعية العامة¹.

وصور الخطأ في هذا المجال هو أن يكون هناك خلل في المعلومات المهمة التي يقدمها محافظو الحسابات، في أي من تقاريرهم سواء العامة أو الخاصة. كأن يكون الخطأ في تقديم المعلومات الخاصة بتقدير شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة محل المراقبة و المؤسسات، والهيئات التابعة لها، أو بين المؤسسات و الهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين للشركة المعنية مصالح مباشرة، أو غير مباشرة².

1-6- الأخطاء المتعلقة بتبليغ الجمعية العامة عن عدم دقة وانتظام الحسابات، والمخالفات: نصت المادة 715 مكرر 13 من القانون التجاري الجزائري في فقرتها الأولى على أن: " يعرض مندوبو الحسابات على أقرب جمعية عامة مقبلة، المخالفات والأخطاء التي لاحظوها أثناء ممارسة مهامهم ". فإذا اكتشف محافظو الحسابات أخطاء أثناء ممارسة مهامهم عليهم عرض الموضوع على أقرب جمعية عامة مقبلة فخطأ محافضي الحسابات في هذه الحالة يتجلى في السكوت أثناء إعداد التقرير العام عن الأخطاء والمخالفات الواردة في البيانات المتعلقة إن كان بالاحتياطي، أو بالإستهلاكات، أو ما إلى ذلك. حتى وإن كان قد سبق له أن لفت انتباه مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حول هذه المخالفات والأخطاء والتي سبقت تقديم تقرير.

1-7- الأخطاء المتعلقة بمهمة اتخاذ إجراءات التحذير: أما صور الخطأ في هذا المجال فإنه يتأتى من خلال إهمال مندوبي الحسابات اتخاذ الإجراء أو عدم اتخاذه في الوقت المناسب، بالرغم من ملاحظتهم أن الاستغلال المستمر للمشروع في خطر، أو أنهم اتخذوا الإجراء ولكن تأخروا في القيام بذلك، كما يمكن أن يرتكب مندوبو الحسابات الخطأ إذا تعسف مندوبو الحسابات في اتخاذ الإجراءات بدون مبرر لذلك³.

¹ - نادية فضيل، شركات الأموال في القانون التجاري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007، ص: 334.

² - القانون 01-10، مرجع سبق ذكره، المادة 23 ، ص: 07.

³ - نادي فضيل، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 334-336.

المطلب الرابع: أخطاء عند التوقف عن أداء المهام

قبل التطرق إلى الخطأ الذي يمكن أن يرتكبه مندوبو الحسابات عند إنهاء مهامهم لا بد من الحديث عن هذا الإنهاء، كيف يتم، وما هي صورته.

إن إنهاء مهام مندوبي الحسابات في الشركة يمكن أن يقع بصور مختلفة، فيمكن أن يكون عن طريق العزل وذلك لا يتم إلا إذا ارتكب المندوبون خطأ أثناء أداء مهامهم، أو أن يقوم أمامهم عائق يحول دون ممارسة مهامهم¹.

و يمكن إنهاء مهامهم عن طريق التنحية، وهو ما جاء في نص المادة 715 مكرر 8 من القانون التجاري الجزائري حيث تنص على أنه: "يجوز لمساهم أو عدة مساهمين يمثلون على الأقل عشر 10/1 رأسمال الشركة في الشركات التي تلجأ علنية للادخار، أن يطلبوا من العدالة، وبناء على سبب مبرر، رفض مندوب، أو مندوبي الحسابات الذين عينتهم الجمعية العامة."

كما يمكن أن تنتهي مهام مندوبي الحسابات بالطريقة العادية، وهي انتهاء المدة المحددة لمهامه وهي 03 سنوات كما جاء في نص المادة 27 من القانون المنظم للمهنة كما يمكن أن يكون هناك مانع مادي كالمرض الذي يجعل من الإتيان بمهامه شبه مستحيلة.

إن الحالات السابقة هي صور الانتهاء الغير إرادية بمعنى، لا دخل لإرادة المندوب فيها، بالتالي لا يتصور ارتكاب أي نوع من الأخطاء من قبل هذا المهني، إنما الإشكال يثار في حال ما إذا أراد هذا الأخير أن يتوقف عن ممارسة هذه المهنة من خلال تقديم استقالته، والتخلي عن التزاماته القانونية. ومنه على مندوبي الحسابات في شركة المساهمة إذا ما أرادوا الاستقالة أو التوقف عن أداء مهامهم إنذار الجمعية العامة بهذا القرار حتى يمكن لها تدبير أمورها وتعيين مندوبي حسابات جدد يقومون بمواصلة العمل بالاستعانة بالتقرير الذي ألزمهم به المشرع قبل التوقف عن أعمالهم، وذلك لتسهيل العمل على المندوبين الجدد وحفاظا على السير الحسن للشركة.

هذا ويذهب مجلس قضاء بفرنسا Nîmes إلى أنه من الأكيد عدم إجبار مندوب الحسابات على أداء مهامه، إذا رفض ذلك، حيث أن الحق في الاستقالة يجب أن يكون معترف له به، شريطة ألا يستعمله بشكل يضر بالشركة عن عمد، فمندوب الحسابات بتوقفه غير المبرر عن أداء مهامه يكون قد ارتكب خطأ يثير ليس فقط مسؤوليته المدنية و إنما أيضا المسؤولية التأديبية وحتى الجنائية.

¹ - فريد العربي، الشركات التجارية، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص: 314.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال دراسة هذا الفصل ان مهنة محافظ الحسابات وجدت من اجل فحص الحسابات والتأكد من مدى صحتها ومطابقتها للمبادئ والمعايير المهنية وإبداء رأي فني مهني ومحيد حول القوائم المالية، والذي يشترط فيه ان يكون مستقلا عن المؤسسة وذو كفاءة مهنية وخبرة.

إلا ان محافظ الحسابات قد يتسبب في ارتكاب الأخطاء التي تؤثر على القوائم المالية وهو الموضوع الذي سنتعرض له في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: الخلفية النظرية للقوائم المالية

تمهيد الفصل:

تختلف طريقة إعداد وعرض القوائم المالية من بلد لآخر وقد يرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لكل بلد، كما قد ترجع إلى أن كل بلد يأخذ في اعتباره احتياجات مختلف الفئات مستخدمي القوائم المالية عند وضع متطلبات إعداد القوائم المالية محليا.

وعند إعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها، ويجب أن تكون المعلومات المحاسبية المفصّل عنها ذات مصداقية وكافية لاتخاذ قرارات رشيدة وتعبر بصورة حقيقية عن المركز المالي للمؤسسة، وفي ظل هذه الظروف يظهر دور محافظ الحسابات في إضفاء الثقة والمصداقية على تلك المعلومات المحاسبية.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول بعنوان مدخل للقوائم المالية والمبحث الثاني تحت عنوان القواعد العامة للقوائم المالية أما المبحث الثالث تطرقنا فيه مراجعة القوائم المالية.

المبحث الأول: مدخل للقوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي تمثل المصدر الأساسي للمعلومات المالية وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعدادها وتزودهم بالمعلومات الضرورية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهومها وأهدافها وخصائصها.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

سنتناول في هذا المطلب مفهوم القوائم المالية والخصائص التي تتميز بها.

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية

تعرف القوائم المالية: عبارة عن أداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة نشاط المؤسسة، أو مركزها المالي عن فترة مالية ماضية، أو توقع هذه النتيجة والمركز المالي عن فترة مالية مقبلة¹.

وتعرف أيضا القوائم المالية بأنها أداة لتوصيل نتائج القياس والنشاط المحاسبي ولتحقيق أهداف المحاسبة المالية، فهي ليست نقطة بداية في العمل المحاسبي بل هي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي لفترة زمنية معينة².

القوائم المالية: هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفيه الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وتجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية³.

الفرع الثاني: خصائص القوائم المالية

تعتبر الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وبالتالي فإن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات الحاصلة على مستوى هذا الأخير للمنشأة، وتمثل الخصائص الأساسية فيما يلي⁴:

¹ - حسين القاضي، مأمون توفيق، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2000، ص: 200.

² - يحيى أحمد مصطفى قللي، أساسيات المحاسبة الإدارية، دار اترك، مصر، 2003، ص: 17.

³ - الجريدة الرسمية، القانون رقم 11-07، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 26*27*28*29، العدد 74، الجزائر، الصادرة 25 نوفمبر 2007، ص: 5.

⁴ - أمين السيد أحمد لطفلي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، ط 1، الإسكندرية، 2008، ص: 50.

أولاً - القابلية للفهم (intelligibilité): يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد¹.

ثانياً - الملائمة (Relevance): إن ملائمة المعلومات المحاسبية تعتبر من أهم الخصائص التي يجب توفرها في هذه المعلومات وتعني مدى مطابقة المعلومات المحاسبية مع مستخدميها، ملائمتها مع متخذي القرار من جهة وفي الوقت المناسب من جهة أخرى وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في هذا القرار².

ثالثاً - القابلية للتمثيل والمقارنة (comparabilité): تكون المعلومة قابلة للمقارنة عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية لتسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنات لها مدلول في الوقت وبين المؤسسات³.

رابعاً - المصدقية (Reliability): تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

- البحث عن الصورة الصادقة؛

- تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني؛

- الحياد، الحيطة والحذر، الشمول⁴.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية

تقوم القوائم المالية ب⁵:

- توفير معلومات عن المركز المالي والأداء، والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة والتي تساعد العديد من المستخدمين عند اتخاذ القرارات الإدارية؛

- تقديم المعلومات عن التغيرات في المركز المالي للمؤسسة في قائمة منفصلة من قائمة التدفقات النقدية؛

¹ - هوري سويس، بدر الزمان خمقاني، مداخله بعنوان: نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المتقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، الملتقى العلمي

الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، ص: 297.

² - مروة بوعزة، مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية، مذكرة ماستر، تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2014، ص: 4.

³ - علي عزوز، محمد متلوي، مداخله بعنوان، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية

الدولية " تجارب تطبيقات وآفاق " ، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و 18 جانفي 2010

⁴ - سعد بوراوي، مداخله بعنوان، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري

ل(IAS/IFRS)، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية " تجارب تطبيقات وآفاق " ، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و 18 جانفي 2010 ،

ص : 10

⁵ - احمد نور، المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص: 781.

- قائمة التدفقات النقدية تعتبر من القوائم التي تستخدم حالياً بواسطة محللي القوائم المالية وتهدف إلى تحويل قائمة الدخل إلى قائمة للنقدية الواردة والصادرة من و إلى المؤسسة؛

- تساعد القوائم المالية في تقديم معلومات مفيدة في مجال تخطيط الاحتياجات النقدية المستقبلية.

تحتل القوائم المالية باهتمام كبير من قبل المؤسسات التي تقوم بإعدادها ومن قبل المهتمين بشؤون المؤسسة لأنها تتضمن معلومات مفيدة بالنسبة لهؤلاء، وتتلخص الأهداف الرئيسية للقوائم المالية فيما يلي¹:

الفرع الأول- تقديم المعلومات لاتخاذ القرارات: يتمثل الهدف العام للقوائم المالية في توفير المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرار، فيجب على القوائم المالية أن تقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ القرارات المحتملة للاستثمارات و الإقراض، و يجب أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية سهلة الفهم لدى كافة المستخدمين لها، والذين لديهم فهم معقول للأنشطة الاقتصادية ويبدون الرغبة في دراسة كمية التدفقات النقدية، ودرجة المخاطر المرتبطة بها.

الفرع الثاني- تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية: يعد الاهتمام الأساسي للمستثمرين والدائنين هو تحديد التدفقات النقدية المستقبلية لقرارات الاستثمار و الاقتراض تتخذ طبقاً لتوقعات المستثمرين بزيادة الموارد النقدية، فهذه المستثمر يتمثل في استرداد الاستثمار الأصلي والحصول على عائد يتمثل في تدفقات نقدية من التوزيعات أو الزيادة في قيمة الاستثمار عند البيع، ويتوقع الدائنون كذلك استرداد أصل القرض إضافة إلى العائد النقدي والمتمثل في الفوائد، وعند اتخاذ القرارات يجب على المستثمرين والدائنين دراسة كمية التدفقات النقدية ودرجة المخاطر المرتبطة بها.

الفرع الثالث: تقديم معلومات عن موارد المؤسسة: يجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات تحدد بوضوح موارد المؤسسة والتزاماتها.

الفرع الرابع- تقديم معلومات عن أداء المؤسسة و القدرة الكسبية لها: تساعد القوائم المالية على عملية التنبؤ بأداء المؤسسة انطلاقاً من أدائها في السنوات السابقة.

¹- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الجديد، مصر، 2006، ص- ص: 34-35.

المطلب الثالث: أنواع القوائم المالية

تم عرض أنواع القوائم المالية في المعيار المحاسبي رقم 01 كما يلي: قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية، الإيضاحات .

الفرع الأول- الميزانية العامة (قائمة المركز المالي): الميزانية العامة توضح مقدار الأصول المتداولة وكذلك مصادر تمويلها وهي تتميز بالتوازن بالإضافة إلى قائمة تجميعية حيث تعبر عن أثر القرارات التي تمت حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي.

و يقصد بقائمة المركز المالي ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية معينة وما على تلك الموجودات من مطالبات في اللحظة نفسها سواء للغير أو الملاك فلا بد على المؤسسة شرح وتفصيل عملياتها المالية و إظهار مركزها المالي في الميزانية العامة.

وتعرض الميزانية العامة على هيئة تقرير (قائمة المركز المالي) أو على هيئة حساب (الميزانية العمومية) ويتم إعدادها على شكل قائمة وهذا الشكل يوفر أساسا جيدا للتحليل المالي خاصة عند الإفصاح المالي¹.

وقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على المعلومات التي يجب عرضها في الميزانية العمومية كحد أدنى نذكر منها²:

- الأملاك والمصانع والمعدات؛
- الموجودات غير الملموسة؛
- الموجودات المالية عدا الواردة في البنود؛
- الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها بتطبيق طريقة حقوق الملكية؛
- المخزونات؛
- الالتزامات غير المتداولة المنتجة للفائدة؛
- رأس المال الصادر و الاحتياطات... الخ.

¹ - سعاد شجري معمر ، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية مؤسسة، بومرداس، 2009/2008، ص- ص: 136-138.

² - حسين القاضي، مأمون توفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 172.

الفرع الثاني - قائمة الدخل: تعرف قائمة الدخل بأنها تقرير أو بيان يوضح نتائج الأعمال بهدف تبيان إيرادات ومصروفات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة (الفترة المحاسبية) بشكل تفصيلي وإظهار الربح أو الخسارة عن الفترة¹. تكتسب قائمة الدخل أهميتها بسبب أنها توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل، وتساعد التنبؤات الدقيقة بالتدفقات النقدية في المستقبل للمستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة، كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم بالمنشأة².

البنود التي على الأقل يتوجب إظهارها على متن قائمة الدخل (IAS 01.81)

- الإيرادات؛

- المصاريف المالية؛

- حصة الأرباح والخسائر في الشركات التابعة في حالة استخدام طريقة الملكية؛

- مبلغ وحيد يتضمن إجمالي الأرباح والخسائر قبل الضريبة للعمليات المتوقفة، ومبلغ المكاسب والخسائر الناتجة

عن التنازل على الأصول أو الفرع (الفروع) المكونة للعمليات المتوقفة؛

- الضرائب؛

- الربح والخسارة³.

أهم المبادئ التي تحكم قائمة الدخل نذكر ما يلي:

* **مبدأ الحيطة والحذر:** إذ يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو السوق الأقل؛

* **مبدأ مقابلة التكاليف بالإيرادات:** إذ يتم مقابلة تكاليف الفترة بإيراداتها وهذا ما يجب أن تتضمنه قائمة

الدخل؛

* **مبدأ الاستحقاق:** إذ يكون على أساس القيد هو استحقاق النفقة أو الإيرادات.

وتهدف قائمة الدخل إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في

تحقيق الأرباح، فهي تقدم معلومات هامة لمستخدميها تساعد على التنبؤ بالكمية والوقت وعدم التأكد فيما

¹ - يحي احمد مصطفى قلبي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

² - أمين السيد احمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، ط1، القاهرة، 2008، ص: 123.

³ - مصطفى عقاري، أبحاث اقتصادية وإدارية المعيار المحاسبي الأول عرض القوائم المالية، العدد 01، جامعة باتنة، جوان 2007، ص: 19.

يتعلق بالتدفقات النقدية، وللربح المحاسبي أهمية كبيرة في التنبؤ بالأرباح المحاسبية من جهة والتدفقات النقدية المستقبلية من جهة ثانية¹.

الفرع الثالث- قائمة التدفقات النقدية: التدفقات النقدية هي التدفقات الداخلة والخارجة للنقدية وما في حكمها والخاصة بمؤسسة معينة فالنقدية تتضمن النقدية والصندوق والودائع تحت الطلب أما ما في حكم النقدية فهي الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة، ويكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلاً².

من أجل زيادة فاعلية قائمة التدفقات النقدية في تحقيق أهدافها يتم تبويب التدفقات النقدية في ثلاث مجموعات³:

النشاطات التشغيلية: هي عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية.

النشاطات الاستثمارية: هي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل، بالإضافة إلى الاستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة.

النشاطات التمويلية: هي عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغير في حجم ومكونات حقوق ملكية والمتمثلة في إجمالي حقوق المساهمين أو الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة.

الفرع الرابع- قائمة التغير في حقوق الملكية: ان المعيار المحاسبي الدولي IAS01 يشترط على المؤسسة ان تقوم بعرض قائمة التغير في حقوق الملكية كعنصر منفصل عن القوائم المالية، ويجب ان تتضمن IAS01 ما يلي:

- الربح والخسارة عن الفترة؛

- كل عنصر من الدخل والمصاريف عن الفترة له علاقة مباشرة مع حقوق الملكية ومجموعهما؛

- إجمالي دخل ومصاريف الفترة (المحسوبة على أساس المجموع ما ورد في الفقرتين أعلاه) مبينا بشكل منفصل مجموع المبالغ المخصصة للملاك في الشركة وملاك الأقلية؛

¹ - هشام محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي لأغراض الاستثمار، دار الفكر، الأردن، 2000، ص: 55.

² - احمد نور، مرجع سبق ذكره، ص: 782.

³ - نور الدين زعبيط، نور الدين مزباني، مداخلة بعنوان: دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في التنبؤ بمخاطر الإفلاس، الملتقى الأول حول " المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"، عنابة، 21 و22 نوفمبر 2007، ص: 11.

- من اجل كل عنصر من حقوق الملكية يجب توضيح السياسات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المشار إليها في المعيار IAS08¹.

الفرع الخامس- الملاحق: لكل قائمة من القوائم المالية الأربعة شروحاتها، تتكون في العادة من حروف وأرقام تظهر أمام العنصر في القائمة مرتبة بحسب تسلسلها وظهورها في القائمة المالية (الميزانية ، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول التغير في حقوق الملكية) ويمكن الاطلاع عليه في الملحق بسهولة².

المبحث الثاني: القواعد العامة للقوائم المالية

يتم إعداد وعرض القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية الدولية المتعارف عليها التي وضحت وبينت كل اللبس الذي قد يقع فيه مستخدمي المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

المطلب الأول: الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية

في الأصل هناك فرضيتين أساسيتين يعتمد عليهما في إعداد القوائم المالية، وهو الأمر الذي سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول- أساس الاستحقاق: لأجل تحقيق أهدافها فان القوائم المالية تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي، وتحت هذا الأساس فانه يعترف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث (وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها) ويجرى تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها.

ان القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تخبر المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتعلمهم كذلك عن الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل، وعليه فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية³.

الفرع الثاني- الاستمرارية: يجرى إعداد القوائم المالية عادة بافتراض ان المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض انه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل

¹ - مصطفى عقاري ، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

² - رجا عزة ، مراجعة القوائم المالية في ظل المعايير الدولية للمراجعة، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ، المركز الجامعي الوادي، 2012، ص: 79.

³ - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، ج 1 عرض القوائم المالية، الدار

الجامعية، 2003/2002، ص: 77.

هام، ولكن ان وجدت مثل هذه النية أو الحاجة، فان القوائم المالية يجب ان تعد على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب ان يفصح عن الأساس المستخدم¹.

المطلب الثاني: اعتبارات عامة لعرض القوائم المالية

يجب ان تعبر القوائم المالية بوضوح عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، وفي جميع الأحوال يتحقق العرض السليم للقوائم المالية إذا ما تم تطبيق معايير المحاسبة الدولية تطبيقاً سليماً مع توفير الإفصاحات متى كانت ضرورية.

يتحقق العرض السليم أيضاً عندما يتم الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية محل التطبيق، ويتطلب العرض السليم أيضاً ان تقوم المنشأة بالآتي:

- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية طبقاً لمعايير المحاسبة
- عرض المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بأسلوب يوفر معلومات ملائمة وموثوق فيها وسهلة الفهم ويمكن استخدامها لأغراض المقارنات؛
- عرض إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير معاملات معينة أو أحداث معينة على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي.

الفرع الأول-الثبات في العرض: يجب تطبيق افتراض الثبات عند عرض وتبويب البنود في القوائم المالية من فترة إلى الفترة التي تليها ما لم:

- *يحدث تغير ملموس في طبيعة عمليات المنشأة أو اتضح من دراسة عرض القوائم المالية ان تغيير أسلوب العرض والتبويب سوف يسفر عن عرض أكثر ملائمة للأحداث والمعاملات،
- * أو يتطلب معيار محاسبة آخر إجراء تغيير في العرض.

وتقوم المنشأة بتغيير عرض القوائم المالية فقط في حالة كون التغيير سوف يوفر معلومات موثوق بها وذات فائدة لمستخدمي القوائم المالية.

الفرع الثاني- الأهمية النسبية: يجب عرض كل بند من البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل في القوائم المالية أما البنود غير الهامة فيتم تجميعها مع البنود التي لها طبيعة أو أهمية مماثلة ولا يتطلب الأمر عرضها كلها على حدى.

¹ - رجاء عزة ، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

وفقا لمفهوم الأهمية النسبية تعد الإفصاحات الواردة في معايير المحاسبة غير مطلوبة إذا كانت المعلومات التي تسفر عنها ليست ذات أهمية نسبية.

الفرع الثالث- المقاصة: لا يجب إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات ما لم يكن ذلك مطلوباً أو مسموحاً به بمقتضى معيار محاسبة آخر. يجب عرض الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات بشكل منفصل إذا كانت ذات أهمية نسبية حيث أن إجراء مقاصة في قائمة الدخل في الميزانية يقلل من قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعاملات وتقييم التدفقات للمنشأة إلا إذا كانت المقاصة تمثل انعكاساً لجوهر المعاملة أو الأحداث.

رابعا- المعلومات المقارنة: يجب الإفصاح عن معلومات المقارنة الخاصة بالفترة السابقة لكل المعلومات الرقمية في القوائم المالية ما لو يسمح معيار محاسبة آخر أو يتطلب خلاف ذلك، ويجب إدراج معلومات المقارنة سرداً ووصفاً إذا ارتبط ذلك بفهم القوائم المالية للفترة الحالية¹.

المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، كما تتنوع أغراض إستخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقاً لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية بناءً على تلك المعلومات المقدمة من جهة أخرى ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد²:

الفرع الأول- المستثمرون: يحتاج المستثمرون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح؛

الفرع الثاني- المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعد على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق؛

الفرع الثالث- الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق وبالتالي فإنهم يهتمون بالمعلومات المرتبطة بالمركز الائتماني بالوحدة الاقتصادية؛

الفرع الرابع- العملاء: تهتم بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها في توريد احتياجاتها؛

¹ - أمين السيد احمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 98-101 (بتصرف).

² - محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهنداء، الإسكندرية، 2009، ص: 15.

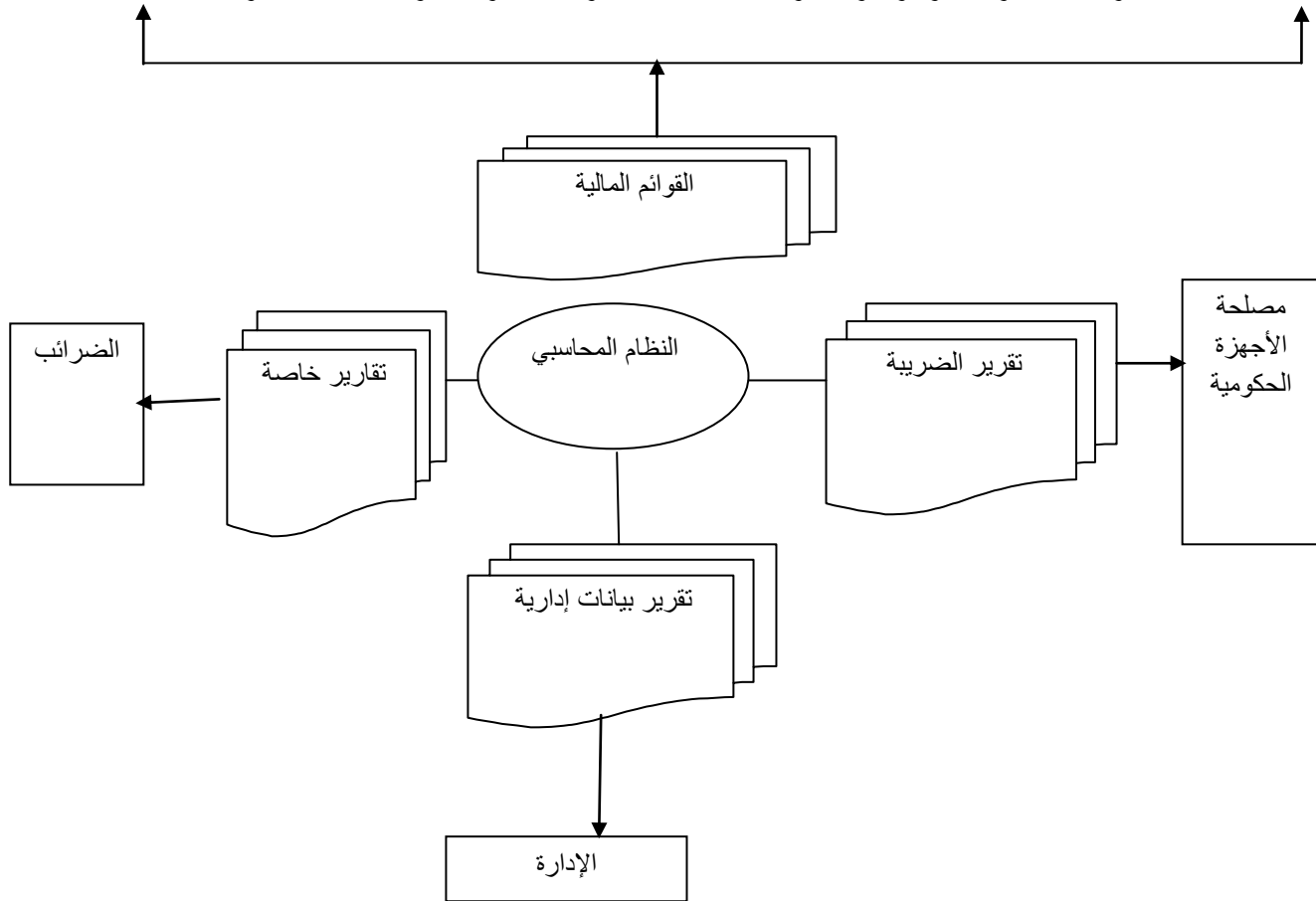
الفرع الخامس- العاملون: هم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستقرار وربحية المنشأة من أجل معرفة قدرة المنشأة على دفع التعويضات؛ المكافآت، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

الفرع السادس-الحكومات ووكلائها ووسائلها: تهتم بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة الوحدة الاقتصادية، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكذلك استخدام تلك المعلومات كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات أخرى؛

الفرع السابع- الجمهور: تؤثر الوحدات الاقتصادية على قرار الجمهور بطرق مختلفة، كما يمكن للقوائم المالية أن تفيد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها.

الشكل رقم 02-01: مستخدمي القوائم المالية

المستثمرون، المقرضون، الموردون والدائنون، العملاء، العاملون، الحكومات وأجهزتها، الجمهور



المصدر: المنوبية صالح، قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، المركز الجامعي الوادي، 2012،

ص:61.

المبحث الثالث: مراجعة القوائم المالية

من اجل مراجعة القوائم المالية فعلى محافظ الحسابات أولا التخطيط لهذه المراجعة وبعد ذلك يشرع في عملية المراجعة وخطوة أخيرة يقوم بإعداد تقرير مفصل مبديا فيه رأيه حول مصداقية وصحة القوائم المالية.

المطلب الأول: تخطيط مراجعة القوائم المالية

حتى تتم مراجعة القوائم المالية بطريقة سليمة يجب على المراجع الخارجي أن يقوم باختبارات وأن يتخذ قرارات خاصة بعملية التخطيط، وكذلك بدرجة اطمئنانه لصحة هذه القوائم، وتتم عملية التخطيط فيما يلي¹:

الفرع الأول- الاختبارات التي يجب إتباعها عند مراجعة القوائم المالية: يتم تقسيم تلك الاختبارات إلى:

أولاً- الفحص الإجرائي للعمليات المالية بالمؤسسة: يهدف هذا الأخير إلى التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية مطبق فعلا في أداء عمليات المؤسسة كما هو مرسوم ومحدد من قبل إدارة المؤسسة، فمثلا إذا قام موظف بمراجعة العمليات الحسابية في فواتير المبيعات قبل إرسالها وأراد المراجع أن يتأكد من القيام الفعلي لهذه الإجراءات فإنه يقوم بفحص فواتير المبيعات ويلاحظ وجود توقيع هذا الموظف عليها، وإذا حدث العكس فإن هذا النظام غير مطبق فالفحص الإجرائي ينصب على تنفيذ الإجراءات التي وضعتها إدارة المؤسسة ولا يتعلق بالقيم المالية للعمليات المسجلة بالدفاتر.

ثانيا- مراجعة العمليات والأرصدة: يهدف هذا التقييم إلى التأكد من صحة القيم المالية للعمليات المسجلة بالدفاتر ومن صحة أرصدة الحسابات، فهذا الأخير يقوم بمراجعة تفاصيل العمليات التي تتعلق بالمراجعة المستندية والتي تهدف إلى التحقق من أن العمليات المسجلة بالدفاتر تخص المؤسسة محل المراجعة، كما يقوم بالاختبار المباشر للأرصدة التي يتم فيها التحقق من صحة رصيد حساب معين مثل الطلب من البنك الذي تتعامل معه المؤسسة بإرسال شهادة بأرصدة حسابات المؤسسة يذكر فيها الأرصدة دون ذكر تفاصيل العمليات، فمن تقسيماتها نجد كذلك المراجعة التحليلية للأرصدة التي تعني اختبارات تحقيق المعلومات المالية التي تتم بدراسة ومقارنة علاقات البيانات، فالغرض الأساسي من تطبيق هذه الدراسة هو توقع المراجعة من وجود علاقة بين البيانات، فهذه العلاقة تعتبر دليلا من أدلة الإثبات، فإذا وقعت تقلبات فعلى المراجع فحص الموضوع.

ثالثا- قرارات المراجع الخاصة بتخطيط مراجعة القوائم المالية: هناك ثلاث قرارات هامة يجب على المراجع الداخلي المالي العمل بها وهي:

¹ - يوسف محمد جبروع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق، الأردن، 2008، ص- ص: 80-82.

1- اختيار إجراءات المراجعة المناسبة والملائمة: من المفروض أن يكون هناك حد أدنى لإجراءات المراجعة التي تطبق عند مراجعة أي حساب فالمراجع الداخلي المالي يختار بنفسه ما يراه حداً أدنى مناسب لإجراءات المراجعة التي تتبع في كل حالة، فإذا كانت ظروف غير عادية أو خاصة فعلى المراجع اختيار الإجراءات التي تناسب هذه الظروف.

2- اختيار الحجم المناسب للعينات الإحصائية: يختلف الحجم باختلاف الظروف التي تؤثر على اختيار إجراءات المراجعة المناسبة، فاختيار هذا الحجم يعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها المراجع الداخلي المالي نظراً لاختلاف أحجام المجتمعات المحاسبية، ونظراً لوجود حد أدنى لحجم العينة التي تختار من مجتمع معين.

3- اختيار التوقيت المناسب لإجراءات المراجعة: هناك إجراءات يجب أن تؤدي في تاريخ قريب من تاريخ الميزانية بسبب تغير أرصدة الحسابات من يوم لآخر مثل الأوراق المالية، فالتوقيت المناسب لباقي إجراءات المراجعة يعتمد على موعد انتهاء المؤسسة من إعداد الكشوف اللازمة والتسجيل بالدفاتر المختصة وتتم هذه الإجراءات غالباً بعد انتهاء السنة المالية.

رابعا- درجة اطمئنان المراجع لصحة القوائم المالية¹: هي درجة احتمال أن تعبر القوائم المالية بصدق عن المركز المالي أي احتمال خلوها من الأخطاء، فالمراجع المالي قبل قيامه بعملية المراجعة يقوم بتحديد درجة الاطمئنان المرغوبة بناءً على تقديره الشخصي.

ويلاحظ أن تحديد درجة الثقة المطلوبة في البيانات المالية هي 95 ٪ يعني أن هناك سماح للوقوع في الأخطاء بنسبة 5 ٪ كحد أعلى وتحقق هذه الدرجة عن طريق جمع أدلة الإثبات، حيث كلما زادت درجة الاطمئنان المحققة عن الدرجة المرغوبة كلما زادت درجة ثقة المراجع في أن القوائم المالية لا تتضمن أخطاء، وعليه فيجب أن تكون الدرجة المحققة أكبر من الدرجة المرغوبة وإلا امتنع المراجع عن إصدار ملاحظات في تقريره، فدرجة الاطمئنان المرغوبة تتحد عند النقطة التي تتعادل فيها تكلفة الحصول على أدلة إضافية مع العائد الذي يحصل عليه من هذه الأدلة الإضافية، فمن الظروف التي تستدعي اختيار درجة اطمئنان أكبر من الدرجة المعتادة هي اعتماد الغير اعتماداً كبيراً على القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى وجود أخطاء جوهرية يترتب عليها ضرر اجتماعي بالغ لعدد من الأشخاص فمن المؤشرات التي يعتمد عليها المراجع في تحديد ذلك هي حجم المؤسسة وملكيته والتزاماتها، ومن بين الظروف كذلك المؤشرات التي توحى بتعرض المؤسسة لإفلاس أو لصعوبات مالية،

¹ - سعاد شجري معمر، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 149-150.

وذلك بعد انتهاء السنة المالية وفي مثل هذه الظروف يجب على المراجع الداخلي أن يزيد من درجة الاطمئنان المرغوبة وبالتالي تزيد أدلة الإثبات التي يحصل عليها.

رابعاً- عوامل زيادة الحاجة إلى مراجعة القوائم المالية: تتمثل عوامل زيادة الحاجة إلى مراجعة القوائم المالية فيما يلي¹:

1- الحاجة لإيصال المعلومة المالية: لقد ساهم كبر حجم المؤسسات إلى أهمية كبيرة في زيادة عملية المراجعة خاصة بعد انتقالها من المالكين و المساهمين إلى أشخاص متمكنين من التسيير، كما يتم ذلك من خلال قيام شخص متمكن من المراجعة بفحص حسابات المؤسسة و تقديم ملاحظات حولها إلى الإدارة العليا.

2- ضرورة مراجعة هذه المعلومة: من أجل معرفة أهمية و ضرورة مراجعة المعلومة المالية التي تتضمنها القوائم المالية لابد من التطرق إلى جملة من العوامل نذكر منها:

2-1- تعارض المصالح: نظراً لحدوث تعارض بين مصالح مستخدمي المعلومة ومعيديها لابد من مراجعة المعلومة من حيث مجالها وخصائصها، ومنه تقوم المراجعة بدور مساعدة الإدارة على تأكيد أن تلك المعلومة قد أعدت بصورة صحيحة ودقيقة.

2-2- الأثر المتوقع: كلما ازدادت أهمية اتخاذ القرارات بالنسبة للإدارة كلما ازداد تخوف مستخدمي هذه المعلومات من اعتمادهم على معلومات مظللة، وبالتالي تستمد المراجعة أهميتها من متخذي القرارات.

2-3- التعقيد: لعل التعقيد الذي تنطوي عليه مسألة عدالة الإفصاح في القوائم المالية يجعل من الصعب أن يقوم المستخدم العادي بهذه المهمة لوحده، وبالتالي تزداد إمكانية وجود الأخطاء والغش كلما كانت هذه المعلومات المقدمة أكثر تعقيداً، وبالتالي تزداد الحاجة أكثر إلى وجود مراجع يقوم بتلك العمليات.

2-4- البعد: حتى لو توفرت رغبة التحقق المباشر من درجة صحة المعلومات المالية لدى المستخدمين وكانت لديهم قابلية استيعاب العملية المعقدة التي تمر بها، فإن هناك أبعاداً تفصل بينهم وبين إدارة المؤسسة التي تعد تلك المعلومات، وتتخذ هذه الأبعاد عدة أشكال هي:

– البعد المكاني؛ البعد الزماني؛ البعد القانوني.

– التكلفة؛

¹ - حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، 1999، ص- ص: 10-12.

المطلب الثاني: مراجعة الأصول

سنتطرق في هذا المطلب إلى كيفية التحقق من الأصول الثابتة المتمثلة في الاستثمارات والمخزونات بكل أنواعها سواء كانت نصف مصنعة أو تامة الصنع.

الفرع الأول: التحقق من الأصول الثابتة

تتضمن هذه النقطة على عناصر الاستثمارات (أراضي، تجهيزات الإنتاج، تجهيزات اجتماعية، تهيئات وتركيبات)، ان هذه العناصر تعتبر قليلة الحركة المحاسبية في المؤسسة كونها تتميز بالدوام لعدة سنوات داخلها عدا تسجيل الاهتلاكات السنوية المقابلة لاستعمالها أو بعض التنازلات التي تخص جزء من عناصرها.

انطلاقا مما سبق يمكن أن القول بأن التحقق من هذه الأصول يعتبر سهلا بالنسبة للمراجع مقارنة ببقية العناصر السابقة، ولكن مع الأخذ في الحسبان أن الاستثمارات تمثل نسبة كبيرة من الميزانية، وأي تغيير أو خلل فيها يؤثر على المصادقية بالنسبة للميزانية. وبالتالي فان على المؤسسة أن تحضر مجموعة من الوثائق والملفات من أجل ضمان وتسهيل السير الحسن للعمل كالاتي¹:

أولاً- الميزان الفرعي (المساعد) للاستثمارات: حيث أنه انطلاقا من ملفات الاستثمارات يتم إعداد الميزان الفرعي والذي يشمل:

* رقم حساب الاستثمار؛

* تكلفته الإجمالية؛

* متراكم الاستثمارات

وهذا الميزان يتم مطابقته وتأشيريه مع حسابات دفتر الأستاذ.

ثانيا- ميزان الاستثمارات قيد التنفيذ: إن خصوصية الاستثمارات قيد التنفيذ تتمثل في كونها غير مهتلفة، ولهذا السبب فان هذا النوع من الاستثمارات الغير مهتلفة يتم مسكها ومعالجتها في ملف خاص وحده.

ثالثا- جدول الاستثمارات الجديدة: إن هذا الجدول يمكن من تتبع وفحص الزيادة في الاستثمارات وكذلك في متراكم الاهتلاكات. وسيتم التطرق لمراجعة الاستثمارات من خلال كل من الجوانب التالية:

1- الكمال: يقوم المراجع في هذا العنصر بالتأكد من أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية الختامية وبالنسبة لكل عنصر تعكس الواقع الحقيقي لها، وذلك من خلال التأكد من الأرصدة الأولية والقيام بالمراجعة المستندية

¹ - A.Hamani, l'audit comptable et financier, Berti édition, Alger,1999,p-p :71-72.

والحسابية للتأكد من تسجيل كل الإضافات الجديدة للعنصر، وحذف كل التنازلات خلال الدورة مع تتبع خطوات المعالجة المحاسبية للحصول على الحكم النهائي للمعلومات المحاسبية المقدمة على العنصر موضوع المراجعة، كما ينبغي أن يتأكد المراجع من صحة حساب الاهتلاكات المقابلة لاستخدام العنصر وتسجيلها، ومدى تحميل كل عنصر للأعباء المتعلقة به وعدم تحميله للمصاريف الأخرى.

2- الملكية: يتأكد المراجع من ملكية المؤسسة للأصول الثابتة المسجلة في دفاتر وسجلات المؤسسة والتي هي ظاهرة في القوائم المالية من خلال فواتير الشراء، أو عقود تثبت ملكية الأصل موضوع المراجعة.

3- التقييم: إن الاستثمارات تسجل في المحاسبة بتكلفة شرائها، أما تلك الاستثمارات المنشأة من طرف المؤسسة في حد ذاتها، فانه يتم تسجيلها محاسبيا بالتكلفة الحقيقية لإنجازها من طرف المؤسسة.

ويتم ذلك عن طريق التأكد من صحة التقييم الأولي للأصل من خلال تسجيل ثمن شرائه زائد مصاريف الحصول عليه، كما يتحقق من صحة الحساب وتسجيل اهتلاكاته تبعا لطرق الاهتلاك المحددة (اهتلاك ثابت، متزايد أو متناقص)، ومراعاة الثبات في استخدام طرق الاهتلاك من سنة لأخرى، وكذلك طرق تقييم الأصول الثابتة (التقييم على أساس سعر السوق أو التكلفة التاريخية).

4- التسجيل المحاسبي: يعمل المراجع على التأكد من أن المعالجة المحاسبية تمت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وأن كل الوثائق المثبتة لهذه التسجيلات موجودة ومرفقة معه.

الفرع الثاني - التحقق من المخزونات : تشتمل المخزونات على كل العناصر التي تمر على المخزن، سواء المنتجات التامة أو النصف المصنعة أو المشتريات المخصصة لتمويل العمليات الإنتاجية كالمواد الأولية، وبالتالي فانه من الضروري أن يتحقق المراجع من هذه العناصر نظرا لكون هذه العناصر تعتبر ذات حركة كبيرة ومستمرة. وفيما يتعلق بالبضاعة فالمراجع يهدف من خلال تدقيق البضاعة إلى تحقيق ما يلي¹:

- التأكد من الوجود الفعلي للبضاعة بآخر المدة والحالة الموجودة عليها بتاريخ أول المدة.
- التأكد من ملكية المنشأة للبضاعة التي أدرجت ضمن قوائم الجرد.
- التأكد من صحة تطبيق المبادئ المحاسبية السليمة في تقييم بضاعة آخر المدة كمبدأ سعر أيهما أقل، ومبدأ ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية. السوق أو التكلفة

وبالتالي فان عملية المراجعة لهذا العنصر تتم من خلال النقاط التالية:

¹ - خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية، دار وائل، ط2، عمان، 2001، ص: 49.

أولاً- الكمال: تظهر القوائم المالية معلومات محاسبية حول مخزون آخر المدة، لذا يقوم المراجع بالتحقق من أن هذه المعلومات كانت وفق معالجة محاسبية سليمة، مفادها أن كل العمليات المتعلقة بالمخزون تم تسجيلها محاسبياً ولم يلمسها أي حذف أو نسيان من طرف المحاسب، ليكون للمراجع الحجة على التأكيد بصحة المعلومات التي يولدها هذا النظام ومدا تمثيلها للعنصر موضوع المراجعة.

ثانياً- الوجود: يسعى المراجع إلى التأكد من أن المخزون موجود فعلاً، من خلال التحقق من أن المخزون موجود فعلاً بالمخازن وذلك بالوقوف على عملية الجرد وتوجيهها وفق ما تنص عليه التشريعات المعمول بها، كما يعمل على التأكد من أن كل عنصر من عناصر المخزون يوافق التسجيل على القائمة النهائية للعناصر المخزنة، وأن يقوم أشخاص آخرون بعملية الجرد وإعداد القائمة النهائية والتي ينبغي تأشيرها من طرف شخص مخول له ذلك قانونياً.

ثالثاً- الملكية: تعتبر عناصر المخزونات داخل المؤسسة ملك لها حتى يثبت العكس، لذلك فعلى المراجع أن يتأكد من ملكية المؤسسة للعناصر، انطلاقاً من مراجعة العمليات المختلفة والمتعلقة بالمخزون، كما يجب أن يتأكد من ملكية المؤسسة للعناصر المخزنة خارجها.

رابعاً- التقييم: ينبغي على المراجع أن يتأكد من صحة التقييمات التي قامت بها المؤسسة من خلال التأكد من ثبات طرق تقييم المخزونات من سنة لأخرى، وتبني طريقة واحدة لتقييم المخرجات من المخزونات.

خامساً- التسجيل المحاسبي: يسعى المراجع إلى التأكد من أن كل العمليات المتعلقة بالمخزونات قد تم تسجيلها محاسبياً وفق الطرق المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة فعلاً ومرفقة به.

المطلب الثالث: مراجعة الخصوم والنواتج والأعباء

تعتبر الحقوق والديون وجهان لعملة واحدة من حيث أن الديون تمثل التزاماً على المؤسسة تجاه الغير والعكس صحيح بالنسبة للحقوق، أما الأموال المملوكة فهي تعبر عن أسهم الشركاء، وتعتبر حسابات النتائج والأعباء المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج وستتطرق إلى كل عنصر بالتفصيل وكيفية التحقق منه من طرف محافظ الحسابات.

الفرع الأول- التحقق من الحقوق والديون: حيث يجب على المراجع التحقق من الحقوق والديون ومن أرصدها، كالحقوق التي تتكون مثلا من حسابات العملاء وحسابات الخزينة، الصندوق، البنك... الخ، والديون التي تتكون من الديون القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، ويتم مراجعة النقدية بالبنك مثلا من خلال النقاط التالية¹:

- الحصول على كشف حساب المشروع لدى البنك؛

- إعداد مذكرة تسوية البنك (المقاربة البنكية)؛

- إجراء قيود التسوية اللازمة بناء على مذكرة تسوية البنك؛

- المراجعة الحسابية والمستندية لحساب البنك في دفاتر المشروع.

ويمكن أنة يتحقق المراجع من مجمل هذه العناصر من خلال النقاط التالية:

أولاً- الكمال: تظهر المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة إلى مستعمليهها، معلومات حول الديون والحقوق المتعلقة بها من خلال إظهار الأرصدة المالية لكل حساب على حدا، انطلاقا من تفاعل العمليات المختلفة سواء سلبا أو إيجابا، وأخذ الرصيد الأولي لكل حساب، لذا وجب على المراجع أن يتحقق من التسجيل المحاسبي لكل العمليات من أجل الحصول على معلومات صحيحة وصادقة.

ثانيا- الوجود: يعمل المراجع على التأكد من الوجود الفعلي للحقوق والديون من خلال القيام بالمقاربات الضرورية، بين ما هو مسجل محاسبيا وما هو مسجل عند الغير، كاعتماد طريقة المصادقات من طرف العملاء والموردين من أجل الوقوف على الأرصدة الحقيقية من طرف المراجع.

ثالثا- الملكية: إن الحقوق والديون المسجلة في سجلات ودفاتر المؤسسة يجب أن تتعلق بها، فلا يصح تسجيل أي شيء لا تكون المؤسسة طرفا فيه، وبالتالي فانه على المراجع أن يتأكد من أن كل الديون والحقوق المسجلة في القوائم المالية الختامية لها علاقة مباشرة مع المؤسسة فالديون التزام عليها والحقوق حق لها.

رابعا- التقييم: يستعمل المراجع المراجعة المستندية والمراجعة الحسابية من أجل الوقوف على تقييم الحقوق والديون للمؤسسة وفق طرق معتمدة للتقييم، كأن يعتمد طريقة التقييم وفق سعر السوق أو اعتماد أي طريقة أخرى معتمدة من طرف المؤسسة، وكذلك من طرف الجهة الأخرى سواء المدينة أو الدائنة للمؤسسة.

¹ فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصادقية المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة،

خامسا- التسجيل المحاسبي: يجب التأكيد على أن يتم تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بالحقوق والديون ومعالجتها وفق الطرق المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، من أجل أن يستند هذا التسجيل إلى مجموعة كافية من أدلة وقرائن الإثبات لتبرر العملية المحاسبية والتسجيل.

الفرع الثاني- التحقق من الأموال المملوكة:

إن تفكير المستثمرين بالنشاط والاستثمار في قطاع معين يؤدي لا محالة إلى إنشاء مؤسسة بشكل قانوني معروف، وبعقد تأسيس يضمن حقوق كل الأطراف المساهمة فيها، ففي هذا الإطار يقدم المساهمون أموالهم وتقسّم إلى أسهم تكون حصة كل واحد منهم بقدر مساهمته ويحدد في ظلها عدد أسهمه، لذا وجب على المراجع التحقق من أسهم الشركاء وعددها ومن تقييمها بشكل سليم وتسجيلها بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية، وكذا تتبع تداول أسهم المؤسسة في السوق المالية والتأكد من التوزيع السليم للأرباح والخسائر الناتجة عن الدورة موضوع المراجعة، وكذا تخصيص الاحتياطات بما يتفق مع قرارات مجلس الإدارة والقانون المعمول به.

وبالتالي يمكن تتبع أحكام عامة للتحقق من الأعمال المملوكة هي على النحو التالي¹:

- التأكد من العقد الابتدائي والقانون المنظم للمؤسسة موضوع المراجعة لمعرفة رأس المال وأنواع الأسهم (ممتازة، عادية)، وحقوق المساهمين من ناحية الربح ورد رأس المال.
- الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة بخصوص التخصيص وزيادة أو تخفيض رأس المال وتعديل حقوق المستهلكين.
- يفحص المكتتبين في الأسهم ويطلع على جميع المستندات المؤيدة للاكتتاب والتخصيص والسداد الكلي لهم.
- يتحقق من أن المساهمين قد سددوا ما عليهم اتجاه المؤسسة.
- فحص سجل المساهمين والبيانات الواردة فيه، من حيث عدد وقيم وشهادات الأسهم وكل ما يرتبط بالمساهمين.
- في حالة عدم سداد رأس المال بالكامل، يجب أن يظهر ذلك في القوائم المالية الختامية للمؤسسة.
- التأكد من صحة عرض رأس المال في الميزانية أي إظهار رأس المال المصرح به ورأس المال المصدر وكذلك رأس المال المدفوع.

¹ - محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 156-157.

الفرع الثالث: التحقق من النواتج والأعباء

تعتبر حسابات النواتج والأعباء (حسابات التسيير) المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج وبتفاعلها تنتج حسابات النتائج، فتتميز هذه الحسابات (Tableau des comptes des résultats) برصيد أولي يساوي الصفر باعتبار أن رصيد السنة الماضية لا يمكن نقله إلى السنة موضوع المراجعة، كون هذه الحسابات تصف أسلوب التسيير المتبنى من طرف إدارة المؤسسة خلال الدورة نفسها.

وقد حدد النظام المحاسبي المالي تتبع الأعباء والإيرادات مع الأخذ بعين الاعتبار¹:

- قيمتها؛
- طبيعتها؛
- تاريخ نشأتها أو حدوثها، حيث يتم تسجيل التكاليف في المحاسبة العامة في تاريخ معرفتها بغض النظر عن تسديدها الذي يمكن أن يتم عادة في ما بعد.
- وبنفس الطريقة فإن الإيرادات يتم تسجيلها في المحاسبة العامة بمجرد فوترتها (إصدار الفاتورة) بغض النظر عن تحصيلها والذي يتم عادة فيما بعد، (Constataion) أو بمجرد إثباتها وعلى العموم فإن التحقق من المعلومات المحاسبية المنطوية في حسابات النتائج والأعباء يكون عن طريق الآتي:

أولاً- الكمال

ينبغي أن تعبر المعلومات المحاسبية عن كل العمليات المختلفة والمتعلقة بها سواء كانت أعباء ونواتج، وأن يتم تسجيلها محاسبياً لتدخل ضمن تجهيز البيانات المختلفة والمتعلقة بالحسابات، كأن تعالج مجموعة من البيانات التي تتعلق بعمليات بيع مختلفة قامت بها المؤسسة ولم يدرج فيها بيانات أخرى تتعلق بالبيع، فيخلص بعد عملية المعالجة إلى معلومات محاسبية لا تعبر عن الوضعية الحقيقية للنواتج، لذا وجب تسجيل كافة النواتج والأعباء وتجهيز كل البيانات المتعلقة بالعنصر في الدورة موضوع المراجعة لإعطاء معلومات محاسبية شاملة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

ثانياً- الوجود: يعمل المراجع في هذا الإطار على التحقق من أن النواتج والأعباء تتعلق مباشرة بالمؤسسة، أي أن تكون طرفاً فيها، ويكون ذلك باستعمال المراجعة المستندية من حيث أن لكل عملية مستند تقوم عليه وأن يتأكد من الوجود الفعلي للعملية.

¹ - A.Hamani, op, p :11.

ثالثاً- التقييم: تظهر النواتج والأعباء بأرصدة نهائية في القوائم المالية الختامية، لذلك ينبغي على المراجع أن يتحقق من صحة تقييمها من حيث تبويبها وصحة معالجتها وتقييمها، وفقاً لطرق واضحة وثابتة من سنة إلى أخرى.

رابعاً- التسجيل المحاسبي: يسعى المراجع إلى التحقق من سلامة تسجيل الأعباء والنواتج والتقيد بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، إذ يجب تسجيل الأعباء والنواتج حال وقوعها وفقاً للمستند المدعم لذلك ولا ينتظر المحاسب تسوية الدين أو الحق الناتج عن العملية في الدورة موضوع المراجعة.

المطلب الرابع: إعداد تقرير محافظ الحسابات

يعتبر تقرير محافظ الحسابات النتيجة النهائية لعمل محافظ الحسابات والتي يعرض فيها نتائج أعماله بالنسبة لمختلف الجهات المعنية، وهذا يتطلب أن يفي هذا التقرير بكل متطلبات المستفيدين منه، وبالتالي يشترط في هذا التقرير مجموعة من الأركان الشكلية والموضوعية والعناصر

الفرع الأول: تعريف تقرير محافظ الحسابات

تقرير محافظ الحسابات هو الوسيلة التي يعبر به محافظ الحسابات عن رأيه في القوائم المالية أو عند اللزوم يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية¹.

الفرع الثاني: أنواع التقرير

هناك عدة أنواع وتقسيمات للتقارير فنجد²:

- من حيث درجة الالتزام في إعدادها تنقسم إلى: تقارير عامة، تقارير خاصة؛
 - من حيث ما تحتويه من معلومات تنقسم إلى: تقارير مختصرة، تقارير قصيرة وتقارير طويلة؛
 - من حيث أنواع الرأي ينقسم إلى: التقرير النظيف، التقرير المتحفظ، التقرير السالب وتقرير عدم إبداء الرأي؛
 - حسب ناحية التوجيه تنقسم إلى: تقارير موجهة إلى أصحاب المؤسسة، تقارير موجهة إلى الجمعية العامة للمساهمين.
- وتقارير موجهة للإدارة تكون مطولة ومكملة للتقرير القصير.

¹ - مصطفى حسنين خضير، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1996، ص: 587.

² - حكيمة مناعي، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

من خلال ما سبق يعد تقرير المراجعة الخطوة الأخيرة في عملية المراجعة ككل والمنتج الأساسي لعمليات التصديق، حيث أنه يعمل على إخبار المستخدمين له بما قام به المراجع والنتائج التي توصل إليها، وعموما سنركز في هذه الدراسة على أربع أنواع من التقارير المتمثلة فيما يلي¹:

أولاً- التقرير النظيف

يعد تقرير المراجعة النظيف الشكل الأكثر انتشارا للتقارير حيث يتم استخدامه في 90% من حالات التقرير بالمراجعة ويتم استخدام هذا النوع من التقرير إذا توفرت الشروط التالية:

1- تضمين كافة القوائم (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، الملاحق) للقوائم المالية؛

2- إتباع المعايير المراجعة الثلاث بكافة جوانب عملية المراجعة؛

3- جمع الأدلة الكافية وقيام المراجع بأداء المراجعة على النحو الذي يمكنه من الإشارة إلى أنه قد تم الالتزام بمعايير العمل الميداني الثلاث؛

4- تم إعداد القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ويعني أن يكون هناك قدرا من الإفصاح الكافي في الملاحظات المرفقة وباقي جوانب القوائم المالية؛

5- عدم وجود حالات تستدعي إضافة فقرات تفسيرية أو تعديل بلغة التقرير.

تجدر الإشارة إلى أن للتقرير النظيف أنواع منها التقرير النظيف القياسي والذي تم فيه احترام كافة الشروط السابقة، وكذلك التقرير النظيف (مع فقرة تفسيرية) وذلك إذا تم تغيير بعض المبادئ المحاسبية المستخدمة كطريقة الاهتلاك مثلا أو وجود شك في استمرار المؤسسة.... الخ ، وأخيرا التقرير النظيف المشترك وهو في حالة ما إذا قام مجموعة من المراجعين بمراجعة حسابات شركة ما بصورة مشتركة وهو ما يسمى في الجزائر بالمحافظين المتضامين.

ثانيا- التقرير المتحفظ

يعتبر الرأي بتحفظ من أصعب المهام التي تقع على عاتق المراجع، والتي يلجأ فيها إلى اعتماد أسلوب واضح لتبرير أسباب التحفظ بشكل محدود ودقيق لا يدعو إلى اللبس أمام المساهمين أو الغير عند قراءة التقرير، وقد ترجع هذه التحفظات إلى واحد أو أكثر من العوامل التالية²:

¹ - نصيرة مولاي ، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 62-63.

² - فاتح سردوك ، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

- إن عملية الفحص للدفاتر والسجلات لم تتم وفقا لمعايير المراجعة.
- إعاقاة إدارة المنشأة لإجراءات المراجعة من خلال عدم مساعدة المراجع في الحصول على المصادقات أو الشهادات من الغير، وكذلك عدم السماح بحضور الجرد أو زيارة الفروع.
- عدم كفاية نظام الرقابة الداخلية.
- عدم إعداد القوائم المالية والحسابات الختامية وفقا للمبادئ المحاسبية.
- إذا أتضح للمراجع احتمالات بشأن استمرارية المنشأة في أداء نشاطها في المستقبل القريب (حالة عدم التأكد) من خلال مقابلة الأصول بالالتزامات التي على المنشأة اتجاه الغير.

ثالثا- التقرير السالب

يصدر المراجع هذا التقرير إذا وجد ان هناك خروجاً خطيراً عن تطبيق المبادئ المحاسبية وان المعلومات المحاسبية لم يتم إعدادها وفق المعالجة السليمة، حيث يجب على المراجع ذكر كل الأسباب التي أدت به إلى إصدار هذا التقرير¹.

رابعا- تقرير الامتناع عن إبداء الرأي

- يعني الامتناع عن إبداء الرأي أن مراجع الحسابات لا يستطيع إعطاء رأي في عن القوائم المالية موضوع المراجعة، وقد يكون ذلك بناء على ظروف معينة يمكن توضيحها فيما يلي²:
- وجود قيود مفروضة على عمل المراجع تفرض عليه من إدارة الشركة، وذلك بعدم تمكنه من حضور عملية الجرد أو عدم تمكنه من الاتصال بالعملاء المدينين للحصول على مصادقات بصفة أرصدهم مع الشركة؛
 - وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهّن بنتائجها المستقبلية قد تؤثر على القوائم المالية، مثل دعاوى قضائية مرفوعة ضد الشركة كتعديدها على حقوق الاختراع لشركة أخرى، أو قضية من عمال الشركة يطالبون بدفع تعويضاتهم... وغيرها؛
 - في حالة قيام زميل آخر للمراجع الرئيسي بتدقيق بعض القوائم المالية، في هذه الحالة يمتنع عن إبداء الرأي عليها؛

¹ - نور الدين عصامي، استخدام أساليب المعايير في مراجعة الحسابات، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، المركز الجامعي الوادي، 2012/2011، ص: 26.

² - محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص- ص: 42-43.

- عندما يتعذر على المراجع الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة والتي تسمح بإبداء رأيه، فإنه يمتنع عن ذلك؛

- غالباً ما ترجع أسباب الامتناع عن إبداء الرأي إلى تضيق نطاق الفحص الذي يجريه المراجع، أو بسبب وجود عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها ولها تأثير جوهري على القوائم المالية التي سيبيدي المراجع رأيه فيها.

المطلب الخامس: اثر الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات على القوائم المالية

يترتب على حالات الأخطاء الذي يقوم بها محافظو الحسابات ظهور قوائم مالية مضللة تؤدي إلى حدوث نتائج خطيرة وذات أضرار واسعة الانتشار وفي بعض الأحيان إلى تأثير تدميري، وتلك النتائج لها أثار على المدى القريب وعلى المدى البعيد، فأول ضحايا تلك القوائم المضللة هم المساهمين والدائنون وعلى المدى البعيد اهتزاز ثقة المستثمرين في سوق الأوراق المالية إلى جانب أطراف عديدة تتضرر من جراء ذلك كفقْد الموظفين لوظائفهم وتضرر شركات التأمين و المودعون في المؤسسات المالية كما تتأثر أيضاً سمعة الشركات التي تنتمي إلى نفس المجال. وقد تكبدت مكاتب المراجعة في السنوات القليلة الماضية نفقات باهضة من جراء الدعاوي القضائية المرفوعة من الطرف الثالث الذين فقدوا استثماراتهم نتيجة أخطاء محافظي الحسابات، سنتطرق إلى اثر أخطاء محافظ الحسابات على كل قائمة في النقاط التالية:

- يظهر تأثير الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات على الميزانية العامة (قائمة المركز المالي) من خلال الزيادة أو النقصان في أصول سواء كانت متداولة أو ثابتة حيث أنها لا تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة .
- قائمة الدخل يظهر اثر الأخطاء في مساعدة المستثمرين والدائنين للمعلومات على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل،
- تتأثر قائمة التدفقات النقدية من خلال توليد إيرادات المؤسسة المتأتية من الأنشطة التشغيلية والحصول أو التخلص من الاستثمارات طويلة الجلل.
- التأثير يظهر في قائمة الغير في حقوق الملكية في الربح أو الخسارة التي تبرز خلال الفترة المالية وكذلك في توزيع الأرباح أو الخسائر على الملاك¹.

¹ - <http://www.almohasb1.com/2009/10/fraud-and-auditor.html>, (15/04/2015)09:15.

خلاصة الفصل:

تمثل القوائم المالية ذات الغرض العام المصدر الوحيد للمعلومات التي يحتاج إليها المستفيدين الخارجين عن وحدة محاسبية معينة عند اتخاذ قراراتهم، وطالما اتسعت قاعدة المستعملين للقوائم المالية فإننا نتوقع اختلافا في اهتماماتهم ومن ثم في قراراتهم، وتصبح القوائم المالية في نظر البعض من المستعملين خالية من بعض المعلومات التي يتوقف عليها اتخاذ تلك القرارات، غير ان ذلك في اعتقادنا لا ينقص من أهمية القوائم المالية لأنه ليس من وظيفة المحاسبة المالية والقوائم المالية ذات الغرض العام إنتاج وعرض جميع المعلومات التي يتطلبها اتخاذ القرارات المتعلقة بوحدة معينة، وتفاديا لهذا النقص فانه يمكن للوحدة المحاسبية ان تقوم بالإفصاح الكافي عن المعلومات التي تعتقد إنها ضرورية لاستخدامات معينة في القوائم المكملة (الجداول والتقارير الملحقه بالقوائم المالية الأساسية).

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

تمهيد الفصل:

بعد الطرق في الجانب النظري إلى كل من مهنة محافظ الحسابات من مفهوميها والقائم بها والأخطاء التي يرتكبها وإلى الإطار النظري للقوائم المالية وصولاً إلى النتيجة النهائية وهي إعداد تقرير مفصل، كان لابد من إسقاط الجانب النظري في صورة تطبيقية وهذا ما قمنا به من خلال إجراء دراسة ميدانية ممثلة في توزيع استمارة استبيان، وبعد طرح بعض الأسئلة مندرجة تحت محاور محددة هي في الأصل إجابات عن الإشكاليات المطروحة ومحاولة منا إثبات أو نفي الفرضيات، قمنا بتحليل الاستبيان باستخدام أساليب التحليل الإحصائي كالتكرار والنسب والوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري، وذلك من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS. ولقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين حيث سنتناول في المبحث الأول مجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة في الاستبيان أما في المبحث الثاني فهو حول المعالجة الإحصائية وتحليل النتائج

المبحث الأول: مجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المجتمع الذي أجريت عليه الدراسة والتعرف على جميع صفاته بالإضافة إلى تناول الأدوات المستخدمة لتسهيل تحليل الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في كل من فئة محافظ الحسابات والأساتذة الجامعيين وفئات أخرى لها علاقة بمهنة محافظ الحسابات حيث تم توزيع حوالي 48 استمارة استبيان، وقد تم استرجاع 34 منها.

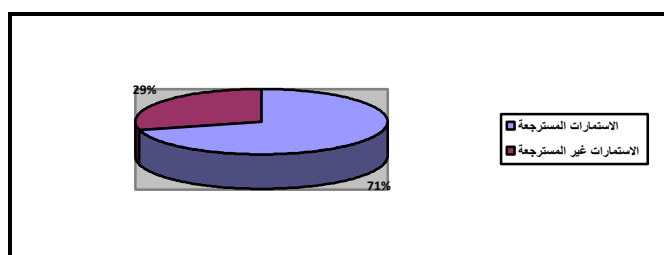
الفرع الأول- عدد الاستثمارات الموزعة

جدول رقم: 01-03 عدد الاستثمارات الموزعة

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستثمارات المسترجعة	34	70.83
عدد الاستثمارات غير المسترجعة	14	29.17
المجموع	48	100

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل رقم: 01-03 عدد الاستثمارات الموزعة



المصدر: من إعداد الطالبة

يبين الجدول والشكل أعلاه عدد الاستثمارات الموزعة ونسبة الاستثمارات المسترجعة وغير المسترجعة وبالتالي فإن نسبة الاستثمارات المسترجعة حوالي 71% أما غير المسترجعة حوالي 29%.

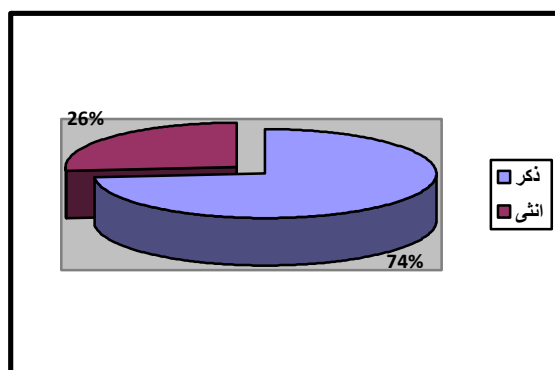
الفرع الثاني- توزيع الاستثمارات حسب الجنس

الجدول رقم: 02-03 توزيع الاستثمارات حسب الجنس

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ذكر	25	73.5	73.5	73.5
أنثى	9	26.5	26.5	100.0
Total	34	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على استمارات الاستبيان

الشكل رقم: 02-03 توزيع الاستمارات حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات spss

من خلال الجدول 02-03 والشكل 02-03 نلاحظ ان نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث حيث أن نسبة الذكور تقدر بـ 74% أما نسبة الإناث فتقدر بـ 26%

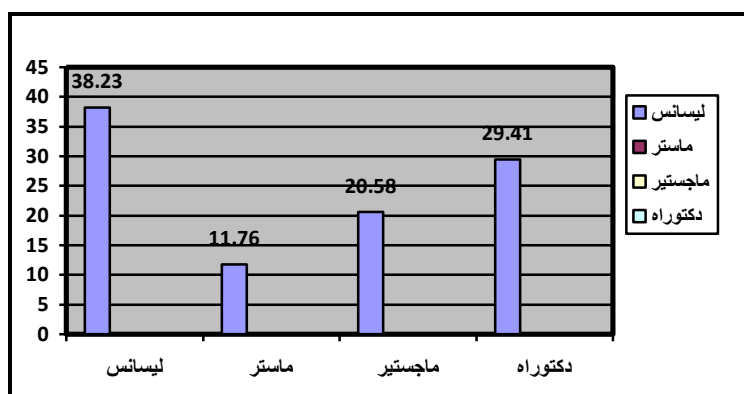
الفرع الثالث- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم 03-03 توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ليسانس	13	38.2	38.2	38.2
ماستر	4	11.8	11.8	50.0
ماجستير	7	20.6	20.6	70.6
دكتوراه	10	29.4	29.4	100.0
Total	34	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات spss

الشكل رقم: 03-03 توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات spss

من خلال 03-03 والشكل 03-03 يتضح ان نسبة المستجوبين المتحصلين على شهادة ليسانس هي أكبر نسبة بـ 38.23% وبعدها تأتي مباشرة نسبة المتحصلين على الدكتوراه بـ 29.41%، ثم نجد نسبة

المتحصلين على شهادة الماستر وتقدر بـ 20.58%، أما نسبة المتحصلين على رسالة الماجستير فتقدر بـ 11.76%.

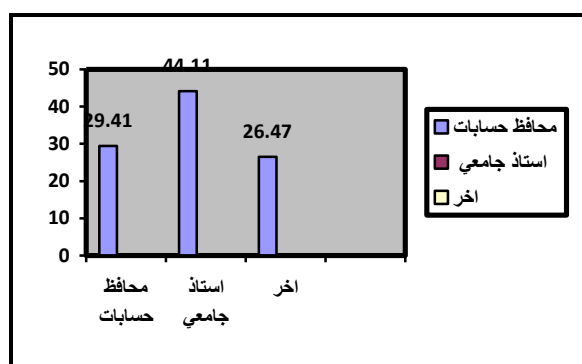
الفرع الرابع- توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الجدول رقم: 04-03 توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
محافظ حسابات	10	29.4	29.4	29.4
أستاذ جامعي	15	44.1	44.1	73.5
آخر	9	26.5	26.5	100.0
Total	34	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات spss

الشكل رقم: 04-03 توزيع الاستمارات حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات spss

من خلال الجدول 04-03 والشكل 04-03 يتضح ان نسبة استجابة الأساتذة الجامعيين كانت مرتفعة إذ قدرت بـ 44.11% ثم تليها نسبة محافظي الحسابات بـ 29.41% وبعدها الفئات الأخرى التي لها علاقة بمهنة محافظ الحسابات بنسبة 26.47%.

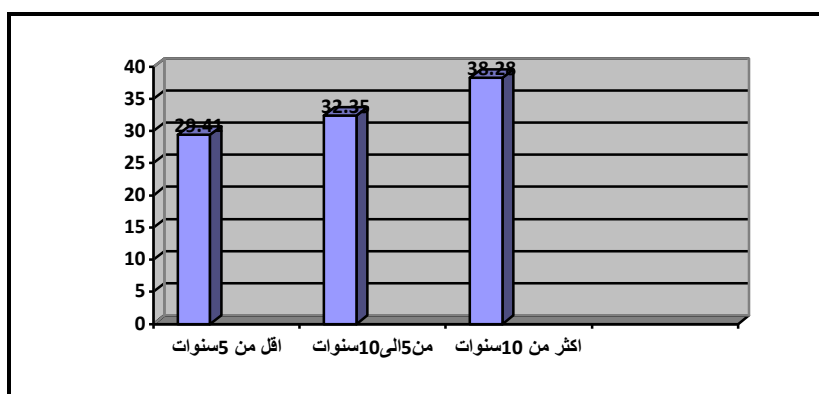
الفرع الخامس- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم: 05-03 توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
اقل من 5 سنوات	8	23.5	23.5	23.5
من 5 إلى 15 سنة	14	41.2	41.2	64.7
أكثر من 15 سنة	12	35.3	35.3	100.0
Total	34	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات spss

الشكل رقم 03-05 توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات spss

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

لقد تم الاعتماد على العديد من الأساليب والمقاييس الإحصائية المستخدمة لتحليل بيانات الدراسة الميدانية ومن أجل تحليل ودراسة نتائج الاستبيان تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة spss

1- الوسط الحسابي:

الوسط الحسابي أو ما يسميه البعض الوسيط أو المعدل الحسابي، هو أحد مقاييس الترتيب المركزية بحيث يكون اتجاه هذه الترتيب المركزية إيجابية إذا تعدى الوسط الحسابي نقطة المنتصف وذلك بهدف تحديد تركز قيم الوسط الحسابي حول فقرات الدراسة بحسب مقياس ليكرت الثلاثي.

2- الانحراف المعياري:

هو أحد مقاييس التشتت الذي يؤكد صحة تركز الوسط الحسابي لفقرات الاستبانة، وذلك بهدف معرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي لإجابة أفراد عينة مجتمع الدراسة حول أسئلة ومحاور الاستبيان.

3- النسب المئوية:

تم الاعتماد على النسب المئوية لتحليل ووصف وتلخيص الصفات المتعلقة بالجوانب الشخصية وكذا متغيرا الدراسة لأفراد فئات العينة.

4- بالإضافة إلى برنامج Microsoft Office Excel لإدخال البيانات واستخراج النتائج.

ولقد تم في ضوء أهداف الدراسة لتقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: احتوى على توطئة لموضوع الدراسة؛

القسم الثاني: يوضح البيانات الشخصية عن أفراد المجتمع وتضمنت أربعة فقرات: الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة والخبرة المهنية.

القسم الثالث: انقسم إلى ثلاثة محاور وكل محور يندرج عنه مجموعة من الفقرات

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وتحليل النتائج

من اجل الوصول إلى نتائج الدراسة لابد من معرفة الطريقة المتبعة في الاستبيان وتحليل كل نقطة تم التطرق لها لمعرفة الهدف من الدراسة وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: إجراءات معالجة الاستبيان

بغرض تيسير معالجة الاستبيان تم تحديد مقاييس للإجابات باستخدام مقياس ليكرت ذي الثلاث درجات لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بشأن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان، بحيث تم تحديد مجالات الإجابة على الأسئلة، وأوزان الإجابات وذلك بإعطاء رقم 1 لخيار غير موافق، رقم 2 لمحايد و 3 موافق و ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 03- 06 مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان

غير موافق	محايد	موافق
1	2	3

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

وبعد ما قمنا بتحديد مجالات الإجابات وأوزانها، قمنا بفرز إجابات الاستبيان وتفرغها في البرنامج الإحصائي spss ليقوم البرنامج بحساب كل من الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري. نحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما يلي:

الجدول رقم 03- 07 تحديد مجالات اتجاه الإجابات

المتوسط الحسابي	معايير تحديد الاتجاه
من 1 إلى 1.66	غير موافق
من 1.67 إلى 2.33	محايد
من 2.39 إلى 3	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة على مخرجات spss

*الاختبارات الإحصائية:

01-إجراء اختبار ثبات وصدق المفردات

الجدول رقم 03-08 معامل ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach ^a	Nombre d'éléments
.836	20

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

الجدول يوضح ان قيمة معامل ألفا كرونباخ تساوي 0.836 وهي نسبة مرتفعة، وان عدد العناصر هو 20 عنصر وهي موجبة الإشارة.

02-إجراء اختبار الفرق بين المؤهل العلمي والمستوى الوظيفي:

إجراء اختبار مربع كاي للاستقلالية بين كل متغيرين من متغيرات الدراسة وذلك بوضع فرض العدم H_0 : لا توجد علاقة بين المؤهل العلمي والمستوى الوظيفي فرض البديل H_1 : توجد علاقة بين المؤهل العلمي والمستوى الوظيفي مستوى المعنوية: $\alpha=0.05$

ومن مخرجات spss تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 03-09 : جدول مزدوج يبين قرارات مزدوجة بين المؤهل العلمي والمستوى الوظيفي

Tableau croisé الوظيفي المستوى * العلمي المؤهل

Effectif	المستوى الوظيفي			Total
	محافظ حسابات	أستاذ جامعي	آخر	
ليسانس المؤهل العلمي	4	0	9	13
ماستر	3	1	0	4
ماجستير	0	7	0	7
دكتورا	3	7	0	10
Total	10	15	9	34

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

الجدول رقم 03-10: يبين قيمة كاي² ودرجة الحرية وقيمة المعنوية

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Sig. approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	24.089 ^a	6	.004
Rapport de vraisemblance	31.185	6	.000
Association linéaire par linéaire	3.596	1	.058
N d'observations valides	34		

a. 11 cellules (91.7%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 1.06.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

الجدول السابق يبين قيمة كاي² 24.089" واحتمال المعنوية وقيمتها هي 0.004 وهي قيمة اقل من 0.05 وهذا يعني ان هناك علاقة بين المؤهل العلمي والمستوى الوظيفي.

03- حساب معامل الارتباطات بين المحاور:

الجدول رقم 03-11 معاملات الارتباط بين المحاور الثلاثة

Corrélations

	t1	t2	t3
t1			
Corrélation de Pearson	1	.231	.292
Sig. (bilatérale)		.189	.093
N	34	34	34
t2			
Corrélation de Pearson	.231	1	
Sig. (bilatérale)	.189		.072
N	34	34	34
t3			
Corrélation de Pearson	.292	.313	1
Sig. (bilatérale)	.093	.072	
N	34	34	34

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان كل الارتباطات بين جميع محاور الدراسة ذات علاقة طردية وذات علاقة إحصائية ضعيفة أكبر من 0.05

04- إجراء اختبارات التباين الأحادي ANOVA:

- بين المستوى الوظيفي ومحاور الدراسة الثلاثة

نضع الفرضية الصفرية:

$H_0 =$ لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمستوى الوظيفي

H_1 = توجد علاقة فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمستوى الوظيفي

مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$

الجدول رقم 03-12: المتوسط والانحراف المعياري والخطأ المعياري وفترة الثقة للمتوسط وكذلك القيم الصغرى والعظمى حسب المستوى الوظيفي لكل محور (العلاقة بين المحاور الثلاثة والمستوى الوظيفي) كل محور على حدا

Descriptives								
	N	Moyenn e	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimu m	Maximu m
					Borne inférieure	Borne supérieure		
t1 محافظ حسابات	10	2.8857	.11269	.03563	2.8051	2.9663	2.71	3.00
أستاذ جامعي	15	2.7905	.15144	.03910	2.7066	2.8743	2.57	3.00
آخر	9	2.8889	.09524	.03175	2.8157	2.9621	2.71	3.00
Total محافظ	34	2.8445	.13331	.02286	2.7980	2.8911	2.57	3.00
t2 حسابات	10	2.6571	.13801	.04364	2.5584	2.7559	2.43	2.86
أستاذ جامعي	15	2.7048	.19814	.05116	2.5950	2.8145	2.43	3.00
آخر	9	2.6984	.16667	.05556	2.5703	2.8265	2.43	3.00
Total	34	2.6891	.17038	.02922	2.6296	2.7485	2.43	3.00
t3 محافظ حسابات	10	2.5333	.17213	.05443	2.4102	2.6565	2.33	2.83
أستاذ جامعي	15	2.6444	.23458	.06057	2.5145	2.7743	2.33	3.00
آخر	9	2.6296	.18215	.06072	2.4896	2.7696	2.50	3.00
Total	34	2.6078	.20467	.03510	2.5364	2.6793	2.33	3.00

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

الجدول رقم 03-13 مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار ANOVA

ANOVA						
		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
t1	Intergroupes	.078	2	.039	2.395	.108
	Intragroupes	.508	31	.016		
	Total	.586	33			
t2	Intergroupes	.015	2	.007	.241	.787
	Intragroupes	.943	31	.030		
	Total	.958	33			
t3	Intergroupes	.080	2	.040	.951	.397
	Intragroupes	1.302	31	.042		
	Total	1.382	33			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول يتضح عدم وجود دلالة بالنسبة للمحاور الثلاثة حيث ان قيم الدلالة للمحاور على الترتيب هي 0.108، 0.787، 0.397 وهي أكبر من 0.05، يعني نقبل فرض العدم أي لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للعامل.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل كل محور من محاور الاستبيان واختبار صحة الفرضيات الموضوعة لكل محور.

الفرع الأول: تحليل نتائج المحور الأول من الاستبيان واختبار الفرضية الأولى

يظهر الجدول رقم 03-14 رأي أفراد العينة فيما يخص الإطار النظري لمهنة محافظ الحسابات، ويبين المتوسط الحسابي المرجح لاجابات المحور والذي يقدر ب: 2.72 والانحراف المعياري المقدر ب: 0.32 تأييد أفراد العينة للإطار النظري لمهنة محافظ الحسابات وعلى إعداد تقرير مفصل من طرف محافظ الحسابات مبدئياً فيه رأيه الفني، ويتمثل ذلك جلياً من خلال المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية للأجوبة التالية والتي كانت أغلبها بالموافقة وهي موضحة في الجدول أدناه، وفيما يلي تعليق على إجابات المحور الأول من الاستبيان:

01- يفترض ان يكون محافظ الحسابات خبيراً في شؤون المحاسبة والمراجعة لتكون مراجعته للقوائم المالية مبنية على أساس علمي وعملي وبالفعل يعتبر هذا من إحدى أهم الشروط التي يجب ان تتوفر في محافظ الحسابات والتي تتوجب وجود تأهيل علمي وعملي لمحافظ الحسابات تمكنه من أداء عمله على أكمل وجه.

02- يعتبر التنظيم الجديد لمهنة محافظ الحسابات انطلاقة جيدة نحو مواكبة التغيرات في الميدان المحاسبي والمالي من جهة أخرى، مما يساهم في إعطاء مصداقية أكثر للمعلومة المحاسبية على المستوى الدولي، ويقصد بالتنظيم هنا تقسيم المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين حيث أصبح للخبراء المحاسبين ما يسمى المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وأخيراً المحاسبين المعتمدين بالمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

03- هناك أسس ومبادئ تضبط الممارسة المهنية لمحافظ الحسابات حتى يتوصل لإبداء رأي حول مصداقية البيانات المالية وتمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة، ويظهر ذلك جلياً من خلال القوانين والتشريعات التي تحكم المهنة ومنها القانون 01-10.

ولكي يعد محافظ الحسابات تقريره يراعي ما يلي:

04- هناك أنواع مختلفة للتقارير ولا تقتصر على نوع واحد ولكل منها رأي خاص بها؛

05- من خلال التقرير المعد من طرف محافظ الحسابات تظهر أهمية مهنة محافظ الحسابات بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية؛

06- يشير محافظ الحسابات في تقريره إلى ما إذا كانت القوائم المالية قد تم عرضها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً؛

07- توافر الاستقلال والحياد لدى محافظ الحسابات؛

كل النتائج الموضحة أعلاه كانت إجابات من طرف أفراد العينة والتي كان اتجاهها بالموافقة، وبالتالي ومن خلال المتوسط الحسابي المرجح لإجمالي المحور الأول والانحراف المعياري نقبل الفرضية الأولى ونثبت صحتها.

الجدول رقم 03-14 الاطار النظري لمهنة محافظ الحسابات وإعداد تقرير محافظ الحسابات

الفقرات	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار			
01	34	100	0	0	0	0	3	0	موافق
02	33	97.06	1	2.94	0	0	2.97	0.17	موافق
03	26	76.74	6	17.65	2	5.88	2.70	0.58	موافق
04	17	50	13	38.24	4	11.76	2.38	0.70	موافق
05	33	97.06	1	2.94	0	0	2.97	0.17	موافق
06	32	94.12	1	2.94	1	2.94	2.91	0.38	موافق
06	33	97.06	1	2.94	0	0	2.97	0.17	موافق
07	22	64.70	6	17.65	6	17.65	1.53	0.79	موافق
المتوسط الإجمالي للإجابات									موافق
									0.32

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات SPSS

الفرع الثاني: تحليل نتائج المحور الثاني واختبار الفرضية الثانية

يظهر الجدول رقم 03-15 الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات والمسؤوليات المترتبة عنها، ومن خلال الأسئلة المطروحة تحت عناصر المحور والتي كان اتجاه أغلبها بالموافقة، حيث كان المتوسط الحسابي المرجح للإجابات هو 2.78 وهي نسبة كبيرة والانحراف المعياري 0.51، حيث أنه يتضح أن المسؤوليات تختلف بحسب اختلاف نوع الخطأ الذي يرتكبه محافظ الحسابات وقد توصل الباحث إلى ما يلي:

- 01- التلاعب وعدم الإدلاء بأية معلومات وأراء يعلم أنها غير حقيقية أو بدون الاعتماد على أسس مقبولة، أو الإهمال في ذكر حقائق جوهرية تؤثر على الإفصاح عن الحقيقة وتترتب عنها مسؤولية مدنية.
- 02- إغفال المراجع وتغاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسؤولين في الشركة وعدم تضمين تقريره لك خوفاً على مصالحه الشخصية دون مصلحة باقي الأطراف في الشركة وتترتب عنها مسؤولية جنائية.

- 03- إخفاء محافظ الحسابات حقائق مادية معينة عرفها عند المراجعة تعرضه إلى عقوبات تأديبية.
- 04- المصادقة على صحة و انتظام ميزانية غير صحيحة، أو المصادقة على حسابات غير صحيحة بدون تحفظ تنجر عنها مسؤولية مدنية.
- 05- إهمال محافظ الحسابات واتخاذ الإجراء أو عدم اتخاذه في الوقت المناسب، بالرغم من ملاحظتهم أن الاستغلال المستمر للمشروع في خطر تعرضه للمساءلة.
- 06- تكون مسؤولية جنائية إذا كان الخطأ تأمر المراجع مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور والإهمال في إدارة الشركة.
- 07- في حالة إذا لم يتم محافظ الحسابات بمراجعة العمليات الحسابية لمدة 09 أشهر يكون أمام مسؤولية مدنية.
- الملاحظ للمتوسط الحسابي المرجح للإجابات والانحراف المعياري لها، يتضح انه اغلب فقرات المحور والتي كانت تصب على إثبات الفرضية الثانية قد تحققت وبالتالي نقبل الفرضية الثانية.

الجدول رقم 03-15 الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات والمسؤوليات المترتبة عنها

الفقرات	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار			
01	94.12	32	2.94	1	2.94	1	2.91	0.38	موافق
02	73.53	25	5.88	2	20.59	7	2.53	0.83	موافق
03	100	34	0	0	0	0	3	0	موافق
04	100	34	0	0	0	0	3	0	موافق
05	91.18	31	5.88	2	2.94	1	2.88	1.41	موافق
06	97.06	33	2.94	1	0	0	2.97	0.80	موافق
07	41.18	14	35.29	12	23.53	8	2.18	0.80	موافق
متوسط إجمالي الإجابات									
							2.78	0.51	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

الفرع الثالث: تحليل نتائج المحور الثالث واختبار الفرضية الثالثة

لقد كان الهدف من هذا المحور هو تبيان أثر أخطاء محافظ الحسابات على القوائم المالية وكان المتوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد العينة لهذا المحور 2.71 وانحراف معياري 0.28 أي ان هناك تأثير للأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات على القوائم المالية، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية من خلال المتوسط الحسابي المرجح لعناصر المحور:

- 01- أثر الأخطاء المهنية على الميزانية العامة يكون من خلال الزيادة أو النقصان في العملية المالية،
- 02- يظهر التأثير في قائمة الدخل إذا كانت المصاريف التي أنفقت أكبر من الإيرادات المكتسبة ومحافظ الحسابات لم يقوم بمراقبة الحسابات؛
- 03- تؤثر الأخطاء على توليد إيرادات المؤسسة المتأتية من الأنشطة التشغيلية؛
- 04- تؤثر الأخطاء على الحصول أو التخلص من الاستثمارات طويلة الأجل؛
- 05- التأثير على الربح أو الخسارة خلال الفترة المالية؛
- 06- التأثير على توزيعات الأرباح والخسائر على الملاك.

الجدول رقم 03-16 أثر الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات على القوائم المالية

الفقرات	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار			
01	5	14.71	12	35.29	17	50	1.65	0.73	غير موافق
02	34	100	0	0	0	0	3	0	موافق
03	31	91.18	2	5.88	1	2.94	2.88	0.41	موافق
04	33	97.06	1	2.94	0	0	2.97	0.17	موافق
05	34	100	0	0	0	0	3	0	موافق
06	27	79.41	7	20.59	0	0	2.79	0.41	موافق
متوسط إجمالي الإجابات									موافق
									0.28

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تقديمه في الجانب النظري من هذا الموضوع وتحسيد ذلك على الجانب التطبيقي منه، بتوزيع استمارة استبيان على عينة مكونة من 34 فرد، والإجابات المقدمة من طرفهم وبعد تحليل نتائج الاستبيان وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي spss، تم ملاحظة ان مهنة محافظ الحسابات تتطلب الكثير من الجهد لممارستها والقيام بها على أكمل وجه، لما تنجر عنها من مسؤوليات نتيجة الأخطاء المرتكبة من طرف محافظ الحسابات وتأثيرها على القوائم المالية .

خاتمة عامة

تعتبر مهنة محافظ الحسابات من المهن الحساسة التي تتطلب التركيز والدقة في العمل لهذا كل خطأ أو هفوة قد تكلف محافظ الحسابات الكثير من خلال المسؤوليات التي تقع على عاتقه، وهذه الأخطاء تؤثر على القوائم المالية بكل أنواعها .

لذا حاولنا من خلال دراستنا لموضوع الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات وأثرها على القوائم المالية معالجة إشكالية البحث المتمثلة في مدى تأثير الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات على القوائم المالية ومن اجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى.

اختبار الفرضيات:

لقد مكنتنا هذه الدراسة من إثبات الفرضيات التي تم اعتمادها في بدايتها، سنلخصها فيما يلي:

الفرضية الأولى: يمثل الاطار النظري لمهنة محافظ الحسابات المرجع والمصدر الذي يستند عليه متتبع المهنة للتعرف على جميع جوانبها ولهذا فان محافظ الحسابات عند إعداد التقرير الخاص به يجب عليه مراعاة المعايير الخاصة بإعداداته وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: الأخطاء التي يرتكبها محافظ الحسابات تتمثل في: الإهمال والتقصير في تأدية المهام والتلاعب وعدم الإدلاء بالمعلومات الصحيحة والمصادقة على صحة وانتظام ميزانية غير صحيحة، وتختلف المسؤولية باختلاف الخطأ الذي يرتكبه محافظ الحسابات وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: يختلف تأثير الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات من قائمة إلى أخرى وذلك بسبب اختلاف محتوى كل قائمة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

وبناء على هذا توصلنا إلى النتائج التالية:

- ان مهنة محافظ الحسابات تتطلب الدقة والتركيز أثناء ممارستها والابتعاد عن جميع الضغوطات والمؤثرات الخارجية؛

- الأخطاء المرتكبة من طرف محافظ الحسابات قد تكون عمدية أو عن طريق السهو والتقصير؛

- أكثر المتضررين من الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات هم مستخدمي المعلومات والبيانات المحاسبية؛

- تؤثر الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات على القوائم المالية ككل دون استثناء.

التوصيات:

- ضرورة مراقبة عمل محافظ الحسابات خطوة بخطوة دون الانتظار حتى الوصول إلى النتائج النهائية؛

- التشديد على ان يكون محافظ الحسابات ملما بكل القوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليه والاطلاع على كل جديد أو تغيير في مجال المهنة؛

- تقسيم المهام المسندة لمحافظ الحسابات وتوزيعها من اجل التخفيف من الضغوطات ونقص ارتكاب الأخطاء.

أفاق الدراسة:

بالرغم من محاولة الإلمام بكل جوانب الموضوع إلا ان هناك عناصر لم يتم إدراجها وأخرى لم يتم التفصيل فيها وللتوسع أكثر هناك مجموعة من الأسئلة تبقى مفتوحة للدراسة والبحث عنها:

- من القائم على اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية المرتكبة من طرف محافظ الحسابات؛

- كيف يتم تصحيح الأخطاء المرتكبة من طرف محافظ الحسابات؛

- كيف تؤثر الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات على مستخدمي المعلومة المحاسبية.

قائمة المراجع

الفرع الأول: المراجع باللغة العربية

أولاً- الكتب

- 01- احمد لطفي أمين السيد ، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، ط 1، الإسكندرية، 2008.
- 02- احمد لطفي أمين السيد ، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2007
- 03- احمد لطفي أمين السيد ، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2006.
- 04 التميمي هادي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، دار وائل، ط2، الأردن، 2004.
- 05- الدهراوي كمال الدين ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الجديد، مصر، 2006.
- 06 - الدهراوي كمال الدين مصطفى ، سرايا محمد السيد ، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2009.
- 07- الزعبي هيثم محمد ، الإدارة والتحليل المالي لأغراض الاستثمار، دار الفكر، الأردن، 2000.
- 08- السنهوري عبد الرزاق احمد ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، المجلد الثاني، ج1، مصادر الالتزام، ط 2، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2000.
- 09- السيد محمد ، المراجعة والرقابة الداخلية المعايير والقواعد، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر، 2008.
- 10- الصبان محمد سمير ، نصر علي عبد الوهاب ، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2002.
- 11- العريني فريد ، الشركات التجارية، دار الجامعة الجديدة، 2007 .
- 12 - القاضي حسين ، توفيق مأمون ، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2000
- 13- القاضي حسين ، دحدوح حسين ، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، 1999.
- 14- بدوي محمد عباس ، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء، الإسكندرية، 2009 .
- 15- جربوع يوسف محمد ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق، الأردن، 2008.
- 16 - حامد محمود منصور وآخرون، أساسيات المراجعة، القاهرة، 1999 .
- 17- حماد طارق عبد العال ، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، ج 1 عرض القوائم المالية، الدار الجامعية، 2003/2002.
- 18- خضير مصطفى حسنين ، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1996.
- 19 - طواهر محمد التهامي ، صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005.
- 20- عبد الله خالد أمين ، علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية والعملية، دار وائل، ط2، عمان، 2001.
- 21-فضيل نادية ، شركات الأموال في القانون التجاري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007.
- 22-قاسم علي سيد ، مراقب الحسابات، دراسة مقارنة لدور مراقب الحسابات في شركة المساهمة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991.

- 23- قللي يحي احمد مصطفى ، أساسيات المحاسبة الإدارية، دار اترك، مصر، 2003.
- 24- نور احمد ، المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004
- ثانيا- الأطروحات والرسائل:
- 01- بلخضير سميرة ، المراجعة في قطاع البنوك، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، الجزائر، 2002/2001.
- 02- بن يخلف أمال ، المراجعة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر، 2002.
- 03- بوعزة مروة ، مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2014.
- 04- سردوك فاتح ، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصادقية المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2003/2004.
- 05- شدري معمر سعاد ، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص مالية مؤسسة، بومرداس، 2008/2009.
- 06- شريقي عمر ، التنظيم المهني للمراجعة ، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة سطيف 1، 2011/2012.
- 07- صالحى المنوية ، قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، المركز الجامعي الوادي، 2012.
- 08- عزة رجاء ، مراجعة القوائم المالية في ظل المعايير الدولية للمراجعة، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ، المركز الجامعي الوادي، 2012، ص: 79.
- 09- عصامي نور الدين ، استخدام أساليب المعاينة في مراجعة الحسابات، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، المركز الجامعي الوادي، 2011/2012.
- 10- غربي رقية ، تقييم مدى التزام المراجع الخارجي بفحص أعمال المراجعة الداخلية وفقا لمعايير المراجعة الدولية، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ، المركز الجامعي الوادي، 2012.
- 11- مازون محمد أمين ، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر 3، 2010/2011.
- 12- متوح هادية ، دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ، المركز الجامعي الوادي، 2012.
- 13- معززة زروال ، المسؤولية الجنائية للمسيرين في شركة المساهمة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006/2007.
- 14- مناعي حكيم ، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/2009.

15- مولاوي نصيرة ، دور المراجع الخارجي في تأكيد الثقة بالمعلومة المحاسبية، مذكرة ماستر، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة
، 2012/2011.

ثالثا- الدوريات والمجلات:

01- جربوع يوسف محمد ، مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن معالجة الآراء المحفوظة في تقارير المراجعة وفقا لمعايير
المراجعة الدولية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة الكترونية شهرية، العدد24، آذار، 2004.

02- عبد الغني هيثم ، مسؤولية مدقق الحسابات النافذة في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد5، أيلول،
تشرين الأول، الأردن، 2005.

03- عزة الأزهر ، واقع ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد5، 2012.

04- عقاري مصطفى ، أبحاث اقتصادية وإدارية المعيار المحاسبي الأول عرض القوائم المالية، العدد 01، جامعة باتنة، جوان 2007.

رابعا- القرارات والقوانين والمراسيم:

01- قرار 107-69، المتضمن قانون المالية 1970، المؤرخ في 1969/12/31، الجريدة الرسمية، العدد 110، المادة 39، ص: 05.

02- المرسوم التنفيذي رقم 136/96 يتضمن قانون أخلاقيات الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، 1996، المواد 03، 04، 05،
06، 07، 13، 14، 17.

03- الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 26*27*28*29، العدد 74، الجزائر، الصادرة 25 نوفمبر 2007،
ص: 5.

04- القانون 10-01، المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 2010/06/29، الجريدة الرسمية، العدد 42،
ص: 04.

05 - الجريدة الرسمية ، المتضمنة القانون 10-01 ، المؤرخة في 11 يوليو 2010 ، العدد 42 ، ص: 07.

06- مراسيم تنفيذية، حول إعادة تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة، المؤرخة في 27 جانفي 2011، الجريدة الرسمية، العدد 42، ص: 04.

خامسا- الملتقيات والندوات:

01- بوراوي سعد ، مداخلته بعنوان، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مع الإشارة إلى حالات التقارب مع
الإطار الفكري ل(IAS/IFRS)، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية " تجارب تطبيقات وآفاق " ، المركز الجامعي
بالوادي، يومي 17 و 18 جانفي 2010 .

02- زعبيط نور الدين ، مزياي نور الدين ، مداخلته بعنوان: دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في التنبؤ بمخاطر الإفلاس، الملتقى الأول حول "
المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"، عنابة، 21 و 22 نوفمبر 2007.

03- سايج فايز ، مداخلته بعنوان: انعكاسات النظام المحاسبي المالي على مهنة المراجعة الخارجية ومحافظات الحسابات، الملتقى الدولي للنظام
المحاسبي المالي الدولي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية، أيام 13-14/12/2011، جامعة سعد دحلب البليدة.

- 04- سويسى هوارى ، بدر الزمان خمقافى، مداخله بعنوان: نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المتقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.
- 05- شريقي عمر ، محافظ الحسابات بين المهام والمسؤوليات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، الملتقى الوطني الثامن حول: مهنة التدقيق في الجزائر - الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، يومي 11 و12 أكتوبر 2010
- 06- عزوز علي ، متلوي محمد ، مداخله بعنوان، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية " تجارب تطبيقات وآفاق " ، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و 18 جانفي 2010
- الفرع الثاني: المراجع بالفرنسية

I-Livers

- 01 -Antoine Mercier, Philippe Merle ، Audit et commissariat aux comptes : guide de l'auditeur et de l'audit ، éditions Francis lefevre ،Paris, 2009/2010.
- 02- .Augustin Robert، responsabilité des commissaires aux comptes ،Dalloz, 2008.
- 03- Didier Poracchia et autres, Le commissaire aux comptes, Rep, Sociétés, Dalloz ,2008.
- 04- Hamani. A, l'audit comptable et financier, Berti édition, Alger,1999.

II-Theses

- 01- Tarik Sbaa, La responsabilité civile, pénale et disciplinaire des commissaires aux comptes et le comportement à adopter en cas de sa mise en cause, mémoire présente en vue de l'obtention du diplôme national d'expert comptable, iscae , Royaume du Maroc, 2007.

III-Articles

- 01- Rencontre Nationale : les Entreprises publiques Economiques et le commissaire aux comptes, in revue algérienne de comptabilité et audit, société nationale de comptabilité, 1989.

الفرع الثالث - المواقع الالكترونية:

- 01- <http://www.almohasb1.com/2009/10/fraud-and-auditor,html>, (15/04/2015)09:15

الملاحق

الملحق الأول: استمارة الاستبيان



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: تدقيق محاسبي

قسم: علوم التسيير

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر

سيدي، سيدتي:

في إطار التحضير لمذكرة ماستر حول: الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات وأثرها على القوائم المالية استسمحكم في المشاركة والمساهمة في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة في هذه الاستمارة، وهذا سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم كمهنيين واكاديميين حول موقفكم في كيفية تأثير الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات على القوائم المالية. ونظرا لأهمية هذه الدراسة سواء بالنسبة لي كباحثة، أو لما سيترتب عليها من فائدة. نعتقد بأنكم سوف تولون كل الاهتمام والجدية في الإجابة على الأسئلة، علما ان معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي، ونشكركم مسبقا على مساعدتكم لنا في إتمام هذه الدراسة.

تفضلوا سيدي، سيدتي فائق التقدير والاحترام

الطالبة : عوادي وسام

أرجو منكم الإجابة بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة

أولاً: معلومات عامة

1- الاسم واللقب (اختياري).....

2- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3- المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

4- الوظيفة: محافظ حسابات ☐ أستاذ جامعي ☐ آخر ☐

5- الخبرة المهنية: اقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 15 ☐ أكثر من 15 سنة ☐

ثانياً: أسئلة الدراسة

المحور الأول: الاطار النظري لمهنة محافظ الحسابات وإعداد تقرير محافظ الحسابات

رقم العبارة	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
01	محافظ الحسابات يشترط ان يكون خبيراً في شؤون المحاسبة والمراجعة			
02	يعتبر التنظيم الجديد لمهنة محافظ انطلاقة جيدة نحو مواكبة التغيرات في الميدان المحاسبي والمالي من جهة أخرى، مما يساهم في إعطاء مصداقية أكثر للمعلومة المحاسبية على المستوى الدولي.			
03	هناك أسس ومبادئ تضبط الممارسة المهنية لمحافظ الحسابات حتى يتوصل لإبداء رأي حول مصداقية البيانات المالية وتمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.			
04	هناك مجموعة من الآراء التي يمكن ان يدلي بها محافظ الحسابات ولكل منها نوع تقرير خاص بها.			
05	تعتبر مهنة محافظ الحسابات من خلال التقرير المعد من طرف محافظ الحسابات ذات أهمية كبيرة لمستخدمي المعلومة المحاسبية.			
06	يجب على محافظ الحسابات ان يشير في تقريره إلى ما إذا كانت القوائم المالية قد تم عرضها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.			
07	ان توافر الاستقلال والحياد لدى محافظ الحسابات يعزز الثقة في الرأي الذي يبديه في تقريره عن المعلومة المحاسبية.			

المحور الثاني: الأخطاء المهنية لمحافظ الحسابات والمسؤوليات المترتبة عنها

01	التلاعب وعدم الإدلاء بأية معلومات وأراء يعلم أنها غير حقيقية أو بدون الاعتماد على أسس مقبولة، أو الإهمال في ذكر حقائق جوهرية تؤثر على الإفصاح عن الحقيقة وتترتب عنها مسؤولية مدنية.		
02	إغفال المراجع وتغاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسؤولين في الشركة وعدم تضمين تقريره لك خوفا على مصالحه الشخصية دون مصلحة باقي الأطراف في الشركة وتترتب عنها مسؤولية جنائية.		
03	إخفاء محافظ الحسابات حقائق مادية معينة عرفها عند المراجعة تعرضه إلى عقوبات تأديبية.		
04	المصادقة على صحة و انتظام ميزانية غير صحيحة، أو المصادقة على حسابات غير صحيحة بدون تحفظ تنجر عنها مسؤولية مدنية.		
05	إهمال محافظ الحسابات واتخاذ الإجراء أو عدم اتخاذه في الوقت المناسب، بالرغم من ملاحظتهم أن الاستغلال المستمر للمشروع في خطر تعرضه للمساءلة.		
06	تكون مسؤولية جنائية إذا كان الخطأ تأمر المراجع مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور والإهمال في إدارة الشركة.		
07	في حالة إذا لم يتم محافظ الحسابات بمراجعة العمليات الحسابية لمدة 09 أشهر يكون أمام مسؤولية مدنية.		

المحور الثالث: تأثير الأخطاء المهنية على القوائم المالية

01	تؤثر الأخطاء المهنية على الميزانية العامة من خلال الزيادة أو النقصان في العملية المالية		
02	يظهر التأثير في قائمة الدخل إذا كانت المصاريف التي أنفقت أكبر من الإيرادات المكتسبة ومحافظ الحسابات لا يقوم بمراقبة الحسابات		
03	تؤثر الأخطاء على توليد إيرادات المؤسسة المتأنية من الأنشطة التشغيلية		
04	تؤثر الأخطاء على الحصول أو التخلص من الاستثمارات طويلة الأجل		
05	التأثير على الربح أو الخسارة خلال الفترة المالية		
06	توزيعات الأرباح والخسائر على الملاك		

الملحق الثاني: نتائج الاستبيان بعد تحديد الأوزان

الملحق رقم (02): نتائج الاستبيان بعد تحديد الأوزان

Num	proffi	déplom	Exper	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	Y8	Y9	Y10	
1	2	1	1	3	3	3	3	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	3	2	2	3	3	3	
2	2	1	2	3	3	3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	3	1	2	3	3	3	
3	1	2	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	3	1	2	3	3	3	
4	2	1	1	3	3	3	2	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	3	1	1	3	3	3	
5	2	1	2	3	3	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3	3	2	1	3	2	3
6	1	1	3	3	3	3	1	3	3	3	1	3	1	3	3	3	3	3	3	2	3	3	3	
7	1	1	3	3	3	1	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3	3	2	3	
8	2	2	2	3	3	3	2	3	3	3	1	3	1	3	3	3	3	3	1	1	3	3	3	
9	2	2	1	3	3	3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	2	
10	2	1	1	3	3	3	2	3	3	3	1	3	2	3	3	3	3	3	1	2	3	3	3	
11	1	1	2	3	3	1	3	3	3	3	1	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	
12	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	2	1	3	3	3	
13	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	2	1	3	3	3	
14	1	1	3	3	3	3	1	3	3	3	2	3	1	3	3	3	3	3	2	1	3	3	3	
15	1	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	1	3	3	3	2	3	3	3	3	3	1	3	
16	2	1	3	3	3	2	3	2	3	3	2	2	3	3	3	2	2	3	3	2	3	3	3	
17	2	1	1	3	3	3	1	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	3	2	2	3	3	3	
18	2	1	1	3	3	2	2	3	3	3	1	3	1	3	3	3	3	3	3	2	3	3	3	
19	2	1	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3	1	3	3	3	

20 2 1 2 3 3 2 3 3 3 3 1 3 3 3 3 3 3 3 2 3 3 3
 21 1 1 3 3 3 3 2 3 3 3 1 3 3 3 3 3 3 2 3 2 3 3 3
 22 2 1 1 3 3 2 2 3 2 3 1 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3
 23 2 3 2 3 3 3 3 3 3 3 1 3 3 3 3 3 3 3 3 2 3 3 3
 24 1 3 3 3 3 3 1 3 3 3 2 3 3 3 3 3 3 3 2 1 3 3 3
 25 2 1 1 3 3 3 2 3 3 3 1 3 3 3 3 3 3 3 2 1 3 3 3
 26 2 1 2 3 3 3 2 3 3 3 1 3 3 3 3 3 3 3 2 1 3 3 3
 27 2 2 2 3 3 3 3 3 3 3 1 3 3 3 3 3 3 1 1 3 3 3 3
 28 2 1 2 3 3 3 2 3 3 3 1 3 3 3 3 3 3 3 3 1 3 3 3
 29 2 1 1 3 3 3 2 3 3 3 1 3 3 3 3 3 3 3 2 1 3 3 3
 30 2 2 2 3 3 3 2 3 3 3 1 3 3 3 3 3 3 3 2 1 3 3 3
 31 2 1 1 3 3 3 2 3 3 3 1 3 1 3 3 3 3 3 3 1 3 3 3
 32 1 3 3 3 3 3 2 3 3 3 1 3 1 3 3 3 3 3 3 2 3 3 3
 33 2 3 2 3 3 2 3 3 1 3 3 3 2 3 3 3 3 3 1 1 3 3 3
 34 1 1 3 3 3 3 3 3 3 3 1 3 3 3 3 3 3 3 1 1 3 3 3

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على استمارات الاستبيان

الملحق الثالث: التكرار، النسب، الانحراف
المعياري، المتوسط الحسابي المرجح وفق

Spss

Table de fréquences

var11					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	34	89.5	100.0	100.0
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var12					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2.6	2.9	2.9
	موافق	33	86.8	97.1	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var13					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5.3	5.9	5.9
	محايد	6	15.8	17.6	23.5
	موافق	26	68.4	76.5	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var14					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	10.5	11.8	11.8
	محايد	13	34.2	38.2	50.0
	موافق	17	44.7	50.0	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var15					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2.6	2.9	2.9
	موافق	33	86.8	97.1	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var16					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2.6	2.9	2.9
	محايد	1	2.6	2.9	5.9
	موافق	32	84.2	94.1	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var17					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2.6	2.9	2.9
	موافق	33	86.8	97.1	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var21					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	21	55.3	61.8	61.8
	محايد	6	15.8	17.6	79.4
	موافق	7	18.4	20.6	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2.6	2.9	2.9
	محايد	1	2.6	2.9	5.9
	موافق	32	84.2	94.1	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var23

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	7	18.4	20.6	20.6
	محايد	2	5.3	5.9	26.5
	موافق	25	65.8	73.5	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var24

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	34	89.5	100.0	100.0
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var25

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	34	89.5	100.0	100.0
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var26

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5.3	5.9	5.9
	محايد	2	5.3	5.9	11.8
	موافق	30	78.9	88.2	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var27

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2.6	2.9	2.9
	موافق	33	86.8	97.1	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var31

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2.6	2.9	2.9
	موافق	33	86.8	97.1	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var32

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	21.1	23.5	23.5
	محايد	11	28.9	32.4	55.9
	موافق	15	39.5	44.1	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var33

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	16	42.1	47.1	47.1
	محايد	13	34.2	38.2	85.3
	موافق	5	13.2	14.7	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var34

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2.6	2.9	2.9
	موافق	33	86.8	97.1	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var35

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2.6	2.9	2.9
	محايد	2	5.3	5.9	8.8
	موافق	31	81.6	91.2	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		

var36

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2.6	2.9	2.9
	موافق	33	86.8	97.1	100.0
	Total	34	89.5	100.0	
Manquant	Système	4	10.5		
Total		38	100.0		